اليمين يغير الثقافة السياسية

نبيل الصالح

مدخل

شهدت دورة الكنيست العشرين استمرار اليمين الصهيوني الديني الاستيطاني في استغلال مواقعه في مؤسسات الحكم من أجل إحداث تغيير في الثقافة السياسية ومرتكزاتها، بحيث تصبح يهودية الدولة وقدسية الاستيطان والاستحواذ على الأرض وضمان «خلاصها» مسائل محسومة غير خاضعة للنقاش. ويصبح الاحتلال متماهيا مع الصهيونية ومع الجيش والحكومة، ومناهضة الاحتلال تعني مناهضتهم والعمل ضدهم.

انعكس هذا السعي خلال العام ٢٠١٨ في عدة مسارات عمل تتضمن:

١. المسار التشريعي –وذلك من خلال قيام اليمين بتمرير جملة من التشريعات العنصرية والتمييزية ضد العرب والجهات المعارضة لوجهته، مثل قانون معاقبة من يدعو إلى المقاطعة، وقانون الشفافية في مصادر تمويل الجمعيات، وغيرها، إضافة إلى سيل اقتراحات قوانين أخرى ما زالت قيد التشريع، مثل قانون الولاء في الثقافة، ناهيك عن قوانين خطيرة سابقة كقانون النكبة. ويمكن أن نعتبر أن هذه القوانين هي أداة رئيسية لتحقيق الهيمنة المرجوّة من قبل اليمين. وتقوم هذه الخطوات التشريعية على تسويغات شعبوية تهدف إلى تقليص هامش التعبير والعمل السياسي لمعارضي حكم اليمين من العرب واليهود، إذ تُشيع هذه التشريعات وتسويغاتها مناخًا معاديًا لما يدعى في إسرائيل اليسار الصهيوني،

واصل اليمين الصهيوني الديني الاستيطاني استغلال مواقعه في مؤسسات الحكم من أجل إحداث تغيير في الثقافة السياسية ومرتكزاتها، بحيث تصبح يهودية الدولة وقدسية الاستيطان والاستحواذ على الأرض وضمان «خلاصها» مسائل غير خاضعة للنقاش.

وللعرب، ولكل الفئات المناهضة لحكم اليمين التي تتعرض إلى التشويه والتخوين.

٢- مسار محاربة محكمة العدل العليا والمؤسسات القانونية–استمرت عام ٢٠١٨ محاولات اليمين إضعاف محكمة العدل العليا، والهجوم غير المسبوق من طرف الحكومة على المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة وقيادة الشرطة وممارسة ضغوط هائلة على جميع الأطراف المخوّلة بحماية سيادة القانون لردعها عن التحقيق في تهم الفساد الموجهة إلى نتنياهو وبعض المقربين إليه.

٣- مسار نزع شرعية المنظمات المناهضة للاحتلال ، حيث استمر خلال ٢٠١٨ المس بشرعية الجمعيات والمنظمات المناهضة لسياسة الحكومة في مجال تشجيع الاستيطان لمنع أي إمكانية للتوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وتجلى الأمر خصوصا في الهجوم على منظمات وجمعيات «السلام الآن» و«بتسيلم» و«شوبريم شتيكا» (يكسرون الصمت)، كما عانى ناشطو هذه الجمعيات، من التحريض المتواصل الذي وصل حدّ الاتهام بالخيانة. وتم التضييق على نشاطات هذه الجمعيات وتم منعها من الدخول إلى المدارس واللقاء مع الطلاب. وكانت حصة «صندوق إسرائيل الجديد» من التحريض هي الأكبر، حيث اعتُبر مصدر التمويل للجمعيات والمنظمات «اليسارية» والعربية الساعية إلى إسقاط حكم اليمين، واعتُبر وسيطًا بين النخبة القديمة وبين أوساط خارجية مثل الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية وبعض الجمعيات المحلية «اليسارية» التي تعمل على إسقاط حكم اليمين خلافًا لرغبة الناخب الإسرائيلي. ولم تنج الجامعات من التحريض باعتبارها معاقل للقوى المعادية لليمين أيضًا.

٤- مسار عرقلة التحقيق في تفاقم ظاهرة الفساد السياسي والتهم الموجهة إلى نتنياهو، فكانت هنالك محاولات لسن قوانين تمنع التحقيق، إضافة إلى ممارسة الضغوط على الجهاز القضائي.

ونظرا لأهميتها التي تكثفت خلال ٢٠١٨ وتأثيرها على وجهة المجتمع الإسرائيلي، سنقوم في هذا الفصل بتناول دور جمعيات اليمين في ضبط وتشكيل ثقافة المجتمع الإسرائيلي السياسية كثقافة يمينية استيطانية، ومساعيها لإخراج معارضي الاحتلال إلى خارج دوائر الشرعية، إضافة لنشاطها على الأرض لتشكيل الحيز وفق منظومة الاستيطان اليهودي.

نتناول في هذا الفصل دور جمعيات اليمين في ضبط وتشكيل ثقافة المجتمع الإسرائيلي السياسية كثقافة يمينية استيطانية، نظرا لأهميتها التي تكثفت خلال ٢٠١٨.

١. جمعيات اليمين أداة في السعي إلى الهيمنة الثقافية لليمين الديني الصهيوني

يستطيع المتابع للتطورات في إسرائيل، سواء على مستوى الخطاب السياسي ومضامينه أم على مستوى التغييرات التنظيمية التي تحدث في المؤسسات المختلفة مثل جهاز التعليم أو الجهاز القضائي أو الجيش، أن يلاحظ أن هناك ازدياداً ملحوظاً في قوة وتأثير تيار الصهيونية الدينية، التيار السائد في أوساط المستوطنين في هذه المجالات جميعها. ويمثل هذا التيار، في المقام الأول، حزب «هبايت هيهودي» (البيت اليهودي) الذي يتزعمه وزير التربية الإسرائيليّ نفتالي بينت ووزيرة العدل، أييلت شاكيد، إضافة إلى طاقم استشاري مساعد من المستوطنين ومرجعية دينية يمينية متزمتة وعنصرية. كان هذا النجاح الذي حققّه تيار اليمين الديني الصهيوني وليد قرار استراتيجيّ لترسيخ هيمنة اليمين الاستيطاني ليس فقط بديلا لما يُدعى اعتباطًا، في قاموس السياسة الإسرائيلية، باليسار الصهيوني وهو ما تبقى من تيار حزب العمل والقوى السياسية التي تدور في فلكه، وإنما أيضًا لتيار الليكود الذي يخضع مبادئه أحيانًا لضرورات تفرضها السياسات الدولية ويتأثر بالضغوط التي يتعرض لها من طرف حلفاء له في الائتلاف.

يُعتقد أن الحدث الأساسي الذي شكّل نقطة انطلاق سعي اليمين الديني الصهيوني نحو فرض هيمنته وخلق نخبة سياسية جديدة في إسرائيل هو نجاح خطة فك الارتباط عن قطاع غزة التي قادها زعيم الليكود في ذلك الوقت (عام ٢٠٠٥) أريئيل شارون.

ويعتقد أن الحدث الأساسي الذي شكّل نقطة انطلاق سعي اليمين الديني الصهيوني نحو فرض هيمنته وخلق نخبة سياسية جديدة في إسرائيل هو نجاح خطة فك الارتباط عن قطاع غزة التي قادها زعيم الليكود في ذلك الوقت (عام ٢٠٠٥) أريئيل شارون. وقد اعتبر منظرو وقادة اليمين أن ما رأوا فيه تنازلا عن أجزاء من أرض إسرائيل كان جرّاء تأثر شارون والليكود بفكر يساري ما زال يؤثر في السياسة الإسرائيلية رغم تراجع اليسار واندثاره، فليس العامل المهم والحاسم من يربح في الانتخابات ولكن أي الأوساط هي التي تبلور الوعي الجماعي وتقرر القيم السائدة في مجالات الحياة المختلفة.[١] وكما يبدو أن ذلك يعني ضرورة البدء بعمل جدي على مستوى البنى الأعمق لتعزيز القدرة على التأثير الجماهيري، وإحكام الهيمنة الثقافية اليمينية لإحداث تغيير قيمي وأخلاقي في المجتمع الإسرائيلي، إضافة، طبعًا، إلى تحقيق مكاسب انتخابية تضمن مصادر قوة سياسية أيضًا وتأثير في أجهزة الدولة وخارجها في مجال الحياة المدنية اليومية.

ويمكن تلخيص أسباب سعي اليمين الصهيوني الديني لإحداث تغيير في الثقافة الإسرائيلية كما يلي:

– تغيّر الوضع السياسي في إسرائيل بصورة جدّية في العقود الأخيرة منذ

توقيع اتفاقيات أوسلو مرورًا بجميع أشكال التنسيق السياسي والأمني مع الفلسطينيين، ثم الانفصال عن غزة والانسحاب من بعض المستوطنات في الضفة بقرار من حكومة شارون، والقبول الذي لاقته هذه التطورات في المجتمع الإسرائيلي. كل هذا كان بمثابة تحذير لليمين الديني المتشدد في إسرائيل بأن قوة هذا التيار غير كافية أمام هذه الخطورة، وأنه لا بد من العمل على كافة الأصعدة وبكافة الوسائل لوقف التراجع. فمثلاً طوّر رجال الدين التابعين لهذا التيار ثيولوجيا سياسية تربط بين نجاح الصهيونية وبين التوسع الجغرافي على الأرض والسيطرة عليها بواسطة الاستيطان المكثف. وهذا النجاح يدل على أن الشعب اليهودي موجود في ذروة سيرورة خلاصية تتجه نحو تحقيق الأهداف التي تتضمن السيادة الكاملة على أرض إسرائيل حسب رغبة اليمين الديني تأسيس «مملكة داوود» من جديد وإقامة هيكل القدس حسب معتقدات الأوساط المتشددة جدًا داخل تيار اليمين الديني الصهيوني.

تعتبر الانسحابات الإسرائيلية من بعض المناطق المحتلة في عرف اليمين الديني في إسرائيل بمثابة تراجع عن التوجّه المسيحاني.

- الانسحابات الإسرائيلية من بعض المناطق المحتلة تعتبر في عرف اليمين الديني في إسرائيل بمثابة تراجع عن التوجّه المسيحاني. كان من المتوقع أن نشهد مقابل هذا التراجع تشددًا قوميًا ودينيًا من قبل القيادات الفاعلة لليمين الديني أو الصهيونية الدينية. واجه المتشددون دينيًا في هذا التيار الانسحابات بالتأكيد على أهمية الصلة مع ما يدعى «جبل الهيكل» أو «معبد القدس» الذين يدعون إلى إقامته مكان الحرم القدسي الشريف، بينما عاد التيار المركزي السائد في الصهيونية الدينية إلى التأكيد على أهمية الاستيطان وفرض السيادة على الأرض. وبالتالي فإن هناك تناسبا عكسيا بين الاستعداد العام لدى حكام إسرائيل إلى إجراء تسويات سياسية (ولو بسيطة) وبين تعزيز الارتباط برموز أساسية في الفكر الخلاصي اليهودي مثل «جبل الهيكل» والاستيطان والأرض الموعودة.
- يظن اليمين المتدين الصهيوني واليمين العلماني المتعاطف معه أن ما يدعى في قاموسهم «أرض إسرائيل» منحت لليهود من الله ولذلك فحقهم عليها مطلق غير قابل للجدل. هم يؤمنون بأن «أرض إسرائيل» تتبع للشعب اليهودي ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، ولذلك يجب النضال من أجل نيل سيادة كاملة عليها. بالإضافة إلى هذا الهدف السياسي يسعى اليمين المتدين والمتطرف المتعاطف معه إلى إحداث تغيير الثقافة في إسرائيل وإلى تبديل النظام وإدخال قيم وأخلاق يهودية إلى حياة الدولة. ومن المعروف أن هنالك أوساطا تنتمي لليمين الصهيوني الديني ترغب في تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة مثل مؤسسي

يظن اليمين المتدين الصهيوني واليمين العلماني المتعاطف معه أن ما يدعى في قاموسهم «أرض إسرائيل» منحت لليهود من الله ولذلك فحقهم عليها مطلق غير قابل للجدل.

جماعة «السنهدرين» والحركة من أجل إقامة «معبد القدس» مكان الحرم القدسي الشريف.

- سعي اليمين، من الناحية البراغماتية، إلى منع إمكانية التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، وعلى المستوى القيمي والفكري خلق مجتمع قومي منضبط يخضع فيه الفرد للأمة والشخص للمجموع، ويعتبر أن على كل يهودي أن يفعل كل ما يمكن من أجل إسرائيل وشعب إسرائيل وبكل الطرق. في هذا السياق، يعتقد عالم الاجتماع الإسرائيلي تشارلز ليبمان أن التطرف هو معيار تصرف مقبول بل سائد في كل ما يتعلق بالتيارات اليهودية الدينية المتشددة. بل هناك ميل دائم للافتخار بهذا النمط من التفكير والسلوك في أوساط اليمين المتدين في إسرائيل.
- فهم اليمين في إسرائيل أن توسيع سيطرته وإجراء تغيير لا يمكن أن يكون إلا عبر عملية متشعبة تسير على عدة أصعدة في مركزها السيطرة على مؤسسات الدولة التي يمكن السيطرة عليها مثل الجيش والمؤسسات العامة؛ القضاء على أوساط معادية في المؤسسات الأخرى مثل الجامعات ووسائل الإعلام وإقامة بدائل؛ ودحر المؤسسات ذات التوجّه النقدي نحو الأيديولوجيا السائدة وعلى رأسها منظمات حقوق الإنسان.

من أجل تحقيق هذا الأهداف جميعها، ومن أجل ضمان السيطرة على كامل الأرض كضامن لخلاص اليهود دينيًا وبقاء المستوطنات وتوسيعها، توصّل هذا اليمين الديني الصهيوني الاستيطاني إلى أنه يجب نقل الهيمنة الثقافية والأخلاقية في إسرائيل إلى أوساطه في المجالات المختلفة. من أجل ذلك لا تكفي مكاسب انتخابية، بل يجب شن هجمات شرسة ضمن صراع متشعب وطويل الأمد للسيطرة على مراكز التأثير في حقول القانون، التربية، الإعلام والثقافة، وإضعاف مصادر التأثير التي يمتلكها اليسار لا سيّما في قطاع الجمعيات الأهلية والجامعات ووسائل الإعلام وغيرها.

وبالفعل بدأت معركة شاملة للاستحواذ على الهيمنة على جبهات مختلفة، مثل جبهة جمعيات المجتمع المدني، جبهة الجامعات وفرض قيود على الحرية الأكاديمية، جبهة مناهج التعليم وتعديل مضامينها بما يتماشى مع يهودية الدولة على حساب كل أمر آخر، جبهة التشريع؛ أي قوننة أهداف اليمين الاستيطاني، وغير ذلك من الجبهات.

هنالك أوساط تنتمي لليمين الصهيوني الديني ترغب في تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة، مثل مؤسسي جماعة «السنهدرين» والحركة من أجل إقامة «معبد القدس» مكان الحرم القدسي الشريف.

توصّل اليمين الديني الصهيوني الاستيطاني إلى أنه يجب نقل الهيمنة الثقافية والأخلاقية في إسرائيل إلى أوساطه في المجالات المختلفة كضمانة لتحقيق أهدافه الكبرى.

بدأت معركة يمينية شاملة للاستحواذ على الهيمنة على جبهات مختلفة، مثل جبهة جمعيات المجتمع المدني، جبهة الجامعات وفرض قيود على الحرية الأكاديمية، جبهة مناهج التعليم وتعديل مضامينها بما يتماشى مع يهودية الدولة على حساب كل أمر آخر، جبهة التشريع؛ أي قوننة أهداف اليمين الاستيطاني.

١،١ الجمعيات المقربة من اليمين الصهيوني الديني[٢]

على جبهة جمعيات المجتمع المدني، بدأ اليمين الديني الصهيوني بإنشاء الجمعيات الأهليـة القويـة أو المنظمـات، بشـكل مكثف، بدءًا منـذ العام ٢٠٠٠، بعد أن سـاد انطبـا ع دام عقـدًا من الزمـن تقريبًا، مفاده أن الجمعيـات والمنظمات التي ارتبطت بازدهار مفهوم المجتمع المدني، بعد انهيار المعسكر الأوروبي الشرقي، هي تنظيمات مرتبطة باليسار وبمفاهيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والأقليات في مواجهة الأنظمـة. أدرك اليمين أهميـة هذه الأداة وقدراتها على التأثيـر العرضيّ القطاعيّ، وكذلك على تجنيد الأموال بصورة قانونية من جهات رسمية وأخرى محلية وأجنبية، كمـا أن أسـلوب عمل الجمعيات الذي يتميّـز بالتعيين والاختصاص يمكن من توزيع العمل الساعي إلى التأثير على نحو أنجع.

ليس من الممكن أن نحصر أعداد الجمعيات اليمينية التي قامت في إسرائيل خلال الفتـرة المذكـور،ة كما أنه من الصعب أن نحدد أي الجمعيات فاعلة وأيها توقفت عن العمـل، ولكنـه من المؤكد أن هناك عدداً كبيراً من جمعيات اليمين النشـطة والمؤثرة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسـية في إسـرائيل. لعبت هذه المنظمات وغيرهـا دورًا مهمًـا في معركة الهيمنة، بأسـلوب الفاعلية البحـث والدعاية. ويمكن تصنيـف هذه الجمعيات حسـب أهدافهـا وجمهور الهدف الذي تسـعى إلى خدمته لنرى أنها تحاول فعلا تغطية قوس كبير من المجالات التي ترسخ سيطرة اليمين على الحيـاة السياسـية وعلى مواقـع التأثير وصنع المعرفة. فمثلا هنـاك جمعيات هدفها نزع الشرعية عن المؤسسات والمنظمات المرتبطة بتيار «اليسار الصهيوني» الذي ما زال تأثيـره واضحًـا على الرغم مـن تراجع قوته. ويرى اليمـين أن تأثير هذا التيار مـا زال قويًـا في الجامعات والإعلام وفي قطا ع الجمعيـات الأهلية ومجالات الثقافة المختلفـة. من هـذه الجمعيات جمعية: NGO مونيتور، «مونيتـور الأكاديميا»، معهد الإستراتيجية الصهيونية، وحركة إم ترتسو، جمعية يسرائيل شلي،٣ منتدى كوهيلت، حركة زو أرتسينو، جمعية عاد كان، منتدى البروفسوريين من أجل المناعة السياسية والاقتصادية، شـعراء إلى يمين (لنصرة) إسـرائيل، جمعية المعسكر القومي، جمعية حـق الجمهـور فـي المعرفة (أو منظمـة لتعـرف) وغيرها. هدف هـذه الجمعيات هو العمل على تجديد الخطاب والفكر والأيديولوجيا الصهيونية في المجتمع الإسرائيلي، وإنتا ج فكر ووعي وممارسـة سياسـية صهيونية تتناسب مع أهداف اليمين. ويتركز الجزء الأساسـي من نشـاط هذه الجمعيـات، إضافة إلى ما ذكرنـاه، حول محاربة مساعي نزع الشرعية عن إسرائيل وسياساتها من خلال شن حرب على مظاهر ما

يسمى ما بعد الصهيونية وكذلك مناهضة الصهيونية.

يتخصص قسم كبير من جمعيات اليمين في مجال تشجيع وزيادة الاستيطان، والعمل على تهويد القدس عن طريق السطو على بيوت عربية فيها، والتضييق على أهلها بهدف تهجيرهم عن المدينة. من هذه الجمعيات: جمعية إلعاد، [٤] جمعية أماناه، غوش إيمونيم، [٥] مجلس بيشع، أمناء الهيكل، عطيرت كوهانيم، رجابيم، [٦] جمعية البيت القومي، الحركة من أجل أرض إسرائيل الكبرى، حومش أولاً، جمعية مراكز المدن، تنظيم ربابا، جمعية الخلية البرتقالية، ثلاثة آباء ضد الانفصال عن غزة.

يتخصص قسم كبير من جمعيات اليمين في مجال تشجيع وزيادة الاستيطان، والعمل على تهويد القدس عن طريق السطو على بيوت عربية فيها، والتضييق على أهلها بهدف تهجيرهم عن المدينة.

وهناك قسم كبير من جمعيات اليمين يعمل في مجال الدفاع عن المستوطنين ويوظف لغة الدفاع عن حقوق الإنسان في سبيل تحقيق أهداف الاستيطان القسرية والعنيفة، بعد أن كانت هذه اللغة، لمدة طويلة، توظف من قبل جمعيات يسارية وإنسانية للدفاع عن الفلسطينيين أمام اعتداءات الدولة والمستوطنين. من هذه الجمعيات منظمة حقوق الإنسان في يهودا والسامرة وغزة، نقابة العمال القومية، المنتدى القضائي من أجل إسرائيل، هشومير هحداش (الحارس الجديد)، جمعية حقوق الإنسان أزرق/أبيض، حوننو، [٧] مركز الدرع الواقي، [٨] شورات هدين (الحكم العادل).

وهناك عدد آخر من جمعيات اليمين التي تقصر اهتمامها على منطقة استيطانية محددة بعينها أو على مصالح فئة من المستوطنين في الضفة الغربية أو في قطاع غزة قبل خطة الانفصال أو تنتمي إلى اليمين. ونورد هنا بعض هذه الجمعيات للدلالة على انتشار جمعيات اليمين كعامل فاعل في جميع مجالات الحياة: المركز من أجل أرض إسرائيل، المركز من أجل إنقاذ الشعب اليهودي، اللجنة من أجل الشعب والأرض، نساء حيروت، نساء بالأخضر، كونغرس رجال دين من أجل السلام، جمعية مسؤولية المنظمات غير الحكومية، جمعية مستوطني بنيامين، لجنة مستوطني هشومرون، جمعية تطوير ايتمار، جمعية تطوير مستوطنة متسبي كرميم، الحركة من أجل الحاكمية والديمقراطية، جمعية جملا لن تسقط ثانية، وغيرها.

تبيّن تقارير صحافية وتحقيقات أجرتها تنظيمات مثل حركة السلام الآن أن جمعيات اليمين تحصل على دعم مالي كبير لتنفيذ مشاريعها مصدرها، إما تبرعات من جهات يهودية يمينية وأثرياء يهود، أو من خزينة الدولة.

١،٢ الجمعيات تحظى بدعم ورعاية حكومات اليمين

تبيّن تقارير صحافية وتحقيقات أجرتها تنظيمات مثل حركة السلام الآن أن جمعيات اليمين تحصل على دعم مالي كبير لتنفيذ مشاريعها مصدرها إما تبرعات من جهات يهودية يمينية وأثرياء يهود، من الولايات المتحدة الأميركية في الأساس، [٩] يدعمون المستوطنات ولا سيّما في القدس، [١٠] أو من خزينة الدولة [١١] حيث تقوم الحكومة

بتخصيص ميزانيات كبيرة للمجالس المحلية للمستوطنات كما هو الحال مع هذه المجالس داخل الخط الأخضر، فينتقل جزء كبير من هذا التمويل الرسمي إلى جمعيات الاستيطان بحجج مختلفة، عادة تكون واهية ولكن كافية من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية.[١٢] وهو ما دعا حركة السلام الآن إلى تقديم التماس إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل ضد تدفق عشرات الملايين من خزينة الدولة إلى جمعية خاصة هي جمعية «أمانا» الاستيطانية القوية، التي تستعملها في إقامة بؤر استيطانية جديدة تشكل نواة لتحويلها إلى مستوطنات كبيرة بعد ذلك. وجاء في هذا الالتماس أن مخالفة نقل الأموال من خزينة الدولة إلى الجمعيات الاستيطانية، بعلم الجهات الرسمية ذات الصلة، تُرتكب منذ سنين طويلة جدًا ولصالح العديد من الجمعيات الاستيطانية، التي ذكرنا بعضها أعلاه.[١٣] كما جاء أن هذه الأموال هي المسؤولة عن إقامة العديد من بؤر الاستيطان الساعية إلى إحداث تغيير قسري في المشهد الجغرافي في الضفة الغربية والقدس للسيطرة على الأرض من ناحية، ولمنع أي تسويات سياسية في المستقبل.

بالنسبة للتأثير السياسي للجمعيات، فبعد عودة الليكود إلى الحكم برئاسة نتنياهو في عام ٢٠٠٩، تحوّلت جمعيات اليمين أو المنظمات المدنية اليمينية إلى عامل مهم في تحديد مواضيع سياسية للأجندة الوطنية العامة، في إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر أن جمعيات اليمين التي تعمل في الأساس في الاستيطان أو ترسيخ الطابع اليهودي لإسرائيل أو ملاحقة جميع المنظمات والجمعيات المناهضة لسياسة حكومة نتنياهو تحظى بدعم أوساط أكاديمية وعلمية وسياسية يهودية واسعة، محليّة أو من اليهود في الخارج. ويمكن ملاحظة ذلك من إلقاء نظرة على مجالس إدارة هذه الجمعيات أو طواقم التوجيه ووضع السياسات فيها أو إداراتها الفخرية، فمثلا يضم مجلس إدارة حركة اليمين «إم ترتسو» الكثير من الأكاديميين اليهود من إسرائيل والعالم على رأسهم البروفسور يسرائيل أومان الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠٠٥، والعديد من المحاضرين الجامعيين والسياسيين مثل دانييل بايبس الذي شغل مناصب مهمة في وزارات الخارجية والدفاع في أميركا، والعديد من المحامين والأطباء من الصف الأول في إسرائيل،[١٤] وهذا صحيح أيضًا في حالة الجمعية اليمينية ذات التأثير على سياسات الحكومة «معهد الإستراتيجية الصهيونية»،[١٥] وغيرها.

أما بالنسبة للتأثير السياسي للجمعيات، فبعد عودة الليكود إلى الحكم برئاسة نتنياهو في عام ٢٠٠٩، تحوّلت جمعيات اليمين أو المنظمات المدنية اليمينية إلى عامل مهم في تحديد مواضيع سياسية للأجندة الوطنية العامة، في إسرائيل. وتحول أعضاء كنيست من اليمين والعديد من الوزراء بالتعاون مع أعضاء الجمعيات الذين استوعبوا في الكثير من الوظائف الحكومية في مجالات كثيرة إلى ناطقين باسم

معركـة الهيمنـة اليمينيّـة. ويمكن أن نرى أن التنسـيق بين هذه الجمعيـات اليمينية والوزارات المختلفة يأخذ مسـارين متوازيين في تحقيق هذه الهيمنة الثقافية القيمية والأخلاقيـة التي يسـعى إليهـا اليمين. فمن ناحية هناك التنسـيق مـن أجل اقتلاع الثقافة السائدة المرتبطة بتراث اليسار الصهيوني، حسب تعبير اليمين، وهذا يتطلب العمـل على فرض قيود وتضييقات على الحريـات الأكاديمية وغيرها. وهنالك العمل في المجالات المختلفة، ولا سيما في مجالات ترسيخ ثقافة يمينية جديدة.

ويهـدف التعـاون بـين جمعيات اليمين وبـين الحكومة إلى إتمام الشـق الأول من معادلة الوصول إلى الهيمنة الجديدة أي نزع تأثير الثقافة السـابقة، ما وسّع معركة الهيمنة لكي تصل إلى مجال الخطوات السياسية، وأهمها مجال «التشريع» الهادف إلـى فرض القيـود على الحرية الأكاديميـة في المدارس والجامعـات، والحرمان من الميزانيات وابتكار إجراءات أخرى للتضييق. فمثلاً في أعقاب نشر تقرير مخططات المسـاقات الجامعية، الذي نشـرته حركة إم ترتسـو بعد تحقيق متعمق في مضامين المسـاقات التـي اعتبـرت مناهضـة للصهيونية، وبعـد تعقّب بعـض الجمعيات التي ذكرناها أعلاه لتصريحات وأبحاث الأكاديميين النقديين وللأنشـطة الثقافية والفنية، كانت تعقد جلسات في وزارة التربية والتعليم وفي وزارة الثقافة وفي لجان الكنيست للتباحـث فـي كيفية إقصاء مناهضة الصهيونية ويهوديـة الدولة عامة أو نقدهما في الجامعات.

شنّت جمعيات اليمين والنواب اليمينيون في الكنيست والحكومة، في سعيهم من أجل الهيمنة، هجمات ضد مصادر التأثير الثقافي والقيمي لليسار الصهيوني.

وقد شنّت جمعيات اليمين والنواب اليمينيون في الكنيست والحكومة، في سعيهم مـن أجل الهيمنة، هجمات ضد مصادر التأثير الثقافي والقيمي لليسـار الصهيوني على مسـتويين، هما: بذل الجهود من أجل اقتلاع اليسار وتوجهاته من مجالات مثل القضـاء والإعـلام والجامعات والتعليم والثقافة، وتقليص تأثيره على تشـكيل الوعي العام وعلى صنع القرار على المسـتوى الوطني العام. ولعل أبرز أدوات تحقيق هذا الهـدف هي مبـادرات منظمات مثل «إم ترتسـو» و «راصد المؤسسـات الأكاديمية» (مونيتـور الأكاديميـا) ومنظمـات يمينية تعمل على إنشـاء قيادة جديدة لإسـرائيل لإحداث تغيير في النقاش العام الموجود وخلق أجندة وطنية جديدة تقوم على الهوية اليهودية لإسـرائيل وعلى الدور التاريخي المنشـود لدولة إسـرائيل، وتركز مبادرات هـذه الجمعيـات على فرض قيود علـى الحرية الأكاديمية التي تعتبر موردًا يسـيطر عليه اليسـار،[١٦] بدعـم وتأييد وزراء تعليم وثقافة مختلفين مثـل نفتالي بينيت وميري ريغـف[١٧] الذين يبذلون جهودًا لإعادة تشـكيل مناهج التعليـم في المدارس، ومحاولة فرض تشريعات حول أخلاقيات المهنة في المؤسسة الأكاديمية ووضع معايير جديدة

لتوزيع ميزانيات دعم الفنون والأدب. هذا إضافة إلى العمل في مجالات أخرى لتقييد صلاحيات أجهزة الإشـراف على عمل الحكومة ومنعها من تجاوز صلاحياتها، وهو مـا تقوم به وبقوة وزيرة العدل أييلت شـاكيد التي تسـعى إلـى تقييد المحكمة العليا بأساليب مختلفة منها تغيير طريقة تعيين القضاة على سبيل المثال.

فـي الوقت نفسـه، هنالك هجوم من مسـتوى آخـر هو الهجوم الـذي يهدف إلى اتهام اليسـار الصهيوني بالخيانة وبالعمل ضد إسرائيل وضد الجيش والتعاون مع منظمـات معادية لإسـرائيل مثل حركة المقاطعة BDS وتأييـد المقاطعة الدولية ضد إسرائيل، والعمل ضد الطابع اليهودي للدولة، وتلقي الدعم الخارجي من جهات ودول تسـعى إلى إلحاق الضرر بإسرائيل.. اتهام اليسار بالخيانة يغذي مشاعر الكراهية تجاه اليسار ويضر بمكانته بشكل قاس جدًا.

يسـتهدف هذا الهجـوم منظمات أهلية تابعة لليسـار الصهيوني وللعرب يصنفها اليمـين بعضها كيسـارية متطرفة وأخـرى معتدلة التطرف ويهاجمهـا جميعًا، ومن الجمعيات التي تنال النصيب الأشرس من الهجوم: «صندوق إسرائيل الجديد» الذي تعتبره أوسـاط اليمين المذكورة العدو الرئيسـي الذي يقف وراء عمل باقي الجمعيات «اليسـارية الصهيونية» و«بتسيلم»، و «شوبريم شتيكا» (يكسرون الصمت)، وعدالة، وحركة السلام الآن وغيرهم.

التشـريعات اليمينية مثل قانون النكبة، قانون المقاطعة، قانون الشـفافية، وغيرها هي أداة اليمين الرئيسـية لتحقيق هيمنته المرجوّة. هذه تهدف الخطوات التشـريعية التـي تقوم على تسـويغات شـعبوية إلى تقليـص هامش التعبير والعمل السياسـي لمعارضي حكم اليمين من العرب واليهود معًا، وكذلك إلى إضعاف صلاحيات الجهاز القضائـي فـي كبح جماح هـذا الحكم وهو أمر نجح بصورة كبيـرة جدًا في تحقيق أهدافه. والأهم من ذلك أنها، التشـريعات وتسـويغاتها، تشيع مناخًا معاديًا لليسار الصهيونـي وللعـرب ولكل الفئات المناهضـة لحكم اليمين التي تتعـرض أثناء عملية التشـريع إلى التشـويه والتخوين، وهو ما يبقى في عقول الجمهور، ويضعف مكانة وشرعية كل من تسوّل له نفسه أن يحمل فكرًا نقديًا تجاه السلطة، ويدخله إلى حالة من الاعتذارية والدفاع عن النفس.

التشريعات اليمينية مثل قانون النكبة، قانون المقاطعة، قانون الشـفافيـة، وغيـرهـا هـي أداة اليمين الرئيسية لتحقيق هيمنته المرجوّة.

١،٣ مدونة أخلاقيات العمل في الجامعات – مدوّنة كم أفواه

ضمن السعي إلى إضعاف اليسار الصهيوني في المعركة من أجل الهيمنة، أقرّت اللجنـة الفرعيـة المختصة في مجلـس التعليم العالي، في شـهر آذار ٢٠١٨، مدونة

أخلاقيـات العمـل في الجامعات التي بادر إليها وزيـر التعليم نفتالي بينيت منذ عام ٢٠١٦. وقـد وضـع هذه المدونة في ٢٠١٧، حسـب طلب وزير التعليم، البروفسـور آسا كاشير واضع مدونة أخلاقيات العمل للجيش الإسرائيلي. وبحسب خطة فرض المدونة سـيكون على كل جامعة أن تدمج مضمون هذه المدونة في نظامها الداخلي، وتفـرض عقوبات وتجري محاكمات تأديبيـة داخلية لكل من يقوم بخرق بنود المدونة الأخلاقيـة للجامعات. تتطـرق مدونة أخلاقيات العمل للجامعـات إلى مجالات كثيرة جدًا بدءًا من العمل داخل الحرم الجامعي، المحاضرات والدروس وحتى منشـورات المحاضريـن ومعاييـر ترقيتهم وغير ذلـك. وتعطي المدونة الحق للطلاب في مسـاءلة المحاضريـن حـول تفوهاتهم السياسـية ومطالبهم بتقديم توضيحـات حول ذلك. بل وتذكر المدونة أن على المحاضرين أن يقدموا تفسـيرات لأقوالهم أو أن يعتذروا عما قالوه في بعض الأحيان.

وبحسـب رأي الوزير بينيت فالمدونة لا تسـتهدف هذا الطرف السياسـي أو ذاك، وإقرارها سـيمنع التمييز ضد الطلاب والمحاضرين على خلفية مواقفهم السياسـية (وهـو هنا يقصد محاضرين وطلاب يمينيين)، كما سـيمنع المطالبة بفرض المقاطعة على الأكاديميا الإسرائيلية.

ضمن السعي إلى إضعاف اليسار الصهيوني في المعركة من أجل الهيمنة، أقـرّت اللجنة الفرعية المختصة في مجلس التعليم العالي، في شهر آذار ٢٠١٨، مدونة أخلاقيات العمل في الجامعات التي بادر إليها وزير التعليم نفتالي بينيت منذ عام ٢٠١٦.

وكان مـن المتوقـع أن يدّعي الوزير بينيت والمقربون من حزبه ومن اليمين عامة أن المدونة جاءت لضمان حرية البحث وحرية التعبير وليس العكس، معتبرين أن التعبير عـن موقف سياسـي مناهض للسـائد فـي المجتمع هو أمر يضر الحيـاة الأكاديمية والبحـث العلمـي. ويعتبـر هـؤلاء أن تسـييس الحيـاة الأكاديمية مضر جـدًا. ومن الواضح أن المدونة تنطلق من أن من يسيطر على الأكاديميا في إسرائيل هو اليسار الصهيوني وغيره وأن ضحايا التمييز على أساس المواقف هم من اليمين.

وقد لعبت حركة «إم ترتسـو» دورًا مهمًا في الدفع إلى وضع هذه المدونة. ويمكن اعتبـار هـذه الحركـة ذراعًا للتوجه الذي يتبناه بينيت واليمـين في البلاد في كل ما يتعلق بضرورة تضييق الخناق والملاحقة السياسية لأي فكر مناهض لليمين ولحكومة نتنياهو. وكما هو متوقع كان موقف الحركة مؤيدًا للمدونة التي تستطيع، حسب رأي الحركة، أن تقيد النشـاط السياسـي المحموم للمحاضرين اليساريين في الجامعات. واعتبرت «إم ترتسـو» هذه المدونة خطوة أولى وبالطبع ليسـت الأخيرة من أجل منع أي نشاط معاد للصهيونية.

وكانت الحركة اعتبرت أن السـنة التي سـبقت (٢٠١٧) قد شـهدت ذروة النشاط المناهـض للصهيونية في الجامعات حيث شـبّه محاضرون إسـرائيل بألمانيا النازية

وشــجع آخرون حركة مقاطعة إســرائيل، كمــا وانضم أكاديميون إلــى الحملة التي عارضت سياســة الدولة تجاه المتســللين الأفارقة واستغلوا المحاضرات في الجامعة للترويج لآرائهم ومواقفهم في هذا المجال.

وعلــى الرغــم من أن مدونة أخلاقيات العمل لم تقر على نحو نهائي إلا أنها أثارت ضجة إعلامية واسعة ومعارضة من طرف الكثير من المحاضرين الجامعيين والمثقفين الإسرائيليين الذين اعتبروا المدوّنة أداة رقابة سياسية وكم أفواه لا بل شرطة أفكار. وجاء في الرد الرسمي للجنة رؤساء الجامعات أن «القرار المؤقت للجنة مجلس التعليم العالي هو مواصلة للخط البائس المنتهج منذ سنوات حيث أن مدونة أخلاقيات العمل ليست سوى رقابة سياسية تدوس المبادئ الأساسية جدًا للحرية الأكاديمية والبحث الحر. والهدف من هذه المدونة هو كم الأفواه فهي كما «الأخ الأكبر»[١٨] التابع للسلطة، الذي يهدف إلى تحويل التعليم العالي إلى أداة تخدم السياسيين.

١،٤ اتساع تأثير اليمين الصهيوني الديني في مؤسسات الدولة

٤٥٪ من مجموع المعيلين في المستوطنات يعملون في الجهاز الوظيفي الحكومي مقابل ٣٠٪ من المعيلين من الجمهور عامة.

بموازاة الأدوات والسياسات التي تناولناها أعلاه بهدف فرض القيود ونزع تأثير اليســار الصهيوني فــي المعركة على الهيمنــة، يلاحظ أن اليمــين الصهيوني الديني يســعى إلى توسيع تأثيره في مؤسســات الدولة بهدف استغلالها في معركة الهيمنة أيضًا. وأحد التطورات الواضحة للعيان في إسرائيل هي التغيير الجذري في مشهد القطــاع الحكومي أو مؤسســات الدولة، فــي العقد الأخير، أو مــا حصل في وزارة الداخلية، الإسكان، التعليم والقضاء حيث أخذت هذه الوزارات تمتلئ بموظفين ذوي أيديولوجيــا قومية دينية صهيونية يســتغلون وظائفهم من أجل توجيه الموارد وصنع القرارات التي تعود بالفائدة وتعزز قوة فئات ومنظمات وأشخاص ذوي وجهة يمينية، وتمنع كل إمكانية للمسّ بهم أو فرض عقوبات عليهم.

ومــن المعــروف أن موظفي الدولة في المناصب المهمــة يتمتعون بالكثير من الحرية حتــى أنــه يمكنهم فعلاً أن يؤثــروا لصالح مــن يرغبون بخدمتهم. يضــاف إلى ذلك أن وجــود عــدد مــن الموظفين رفيعي الدرجــات من أصحاب هــذه الأيديولوجيا، في مكاتب الحكومة والوزارات المختلفة يؤدي إلى ارتفاع نسبة الموظفين من الفئات التي يسعون إلى خدمتها وتغليبها في هذه المؤسسات. وهذا ما حدث مع المستوطنين بين موظفي القطاع الحكومي؛ أي الوزارات والمؤسســات الحكومية المختلفة، فمثلاً ٤٥٪ مــن مجموع المعيلين في المســتوطنات يعملون في الجهــاز الوظيفي الحكومي مقابل ٣٠٪ من المعيلين من الجمهور عامة، وكذلك الأمر بالنســبة للتعليم (٢٣٪ من المعيلين

المستوطنين مستخدمون في التعليم، مقابل ١٢٪ من الجمهور عامة).

ويظهـر تأثير الموظفين المنتمين إلى أوسـاط اليمـين الديني في مجال الرفاه. ففي حين تشـهد دولة الرفاه تراجعًا وانكماشًـا في إسرائيل، يتسع الاستثمار الحكومي في التطوير والبناء وفي الخدمات التي تقدم للسـكان في المسـتوطنات. مبالغ طائلة تقرب من ٣٠ مليار شـيكل اسـتثمرت في شبكات الشوارع ومد سكك قطارات وفي البناء في المستوطنات خلال السنوات العشر الأخيرة.

كذلـك فـإن السـيطرة على مؤسسـات الدولة وصلـت أيضًا إلى المراكـز التي لا يصح أن تديرها أوسـاط ذات وجهة أيديولوجية وفئوية، مثل أجهزة الشرطة وفرض النظام، ولهذا تأثير كبير على الجهاز القضائي وأسـاليب ضبط سـلوك المسـتوطنين ضد الفلسـطينيين. فمثلاً تدل إحصائيات جمعيات حقوق الإنسـان وبعض المنظمات التي تعتني بممارسـات الاحتلال ضد الفلسطينيين مثل جمعية «يش دين»، أن مئات الاعتداءات التي يرتكبها المسـتوطنون ضد الفلسـطينيين لا تحظى بتحقيق مناسـب ولا تقـدم فيهـا لوائـح اتهام، بل تغلـق الملفات دون أي إجـراءات تذكر. كل ذلك لأن رجال الشـرطة الذين يعالجون هذه القضايا مقربون من أوسـاط المسـتوطنين. ولا يقتصـر الأمـر على الرفاه وعدم مثول المسـتوطنين أمام المحاكم، بل يتعدى ذلك إلى كافـة مجالات الحياة، كالتعليم، من حيث المضامين ومن حيث الميزانيات التي ترصد للتعليم في المستوطنات.

فهم اليمين في إسـرائيل أن توسـيع سـيطرته وإجراء تغيير لا يمكن أن يكون إلا عبر عملية متشـعبة تسـير على عدة أصعدة في مركزها السـيطرة على مؤسسـات الدولة التي يمكن السـيطرة عليها وبضمنها المؤسسـات العامة وحتى الجيش. وفعلاً كان هنالك عمل دؤوب للسيطرة على الجيش من خلال تشجيع أوساط اليمين المتدين الشبابية على التغلغل في الجيش والتقدم فيه حتى الرتب الأعلى. ويلاحظ أن شباب التيـار اليمينـي الصهيوني الديني يحصدون الكثير من الأوسـمة ورسـائل التقدير والشـكر على سـلوكهم وأدائهـم في الجيش، وهم يسـيطرون علـى المناصب العليا فيه، بصورة بطيئة،[١٩] ليسـت هذه عملية جديدة ولكنها تتواصل بقوة أكبر. تسـاهم هـذه السـيطرة علـى الجيش في إحداث تغييـر في وعي الجمهور الإسـرائيلي فيما يتعلق بالمستوطنين، عن طريق إظهار علاقتهم بالجيش واستعدادهم لخدمته والتقدم فـي صفوفـه، كما تمكن من اسـتغلال كل معلومـة من الجيش تتعلق بالمسـتوطنات ومخططات إخلائها في حال وجدت، وغير ذلك.

١،٥ عمل اليمين في مجال التعليم والثقافة خلال معركة الهيمنة

يعـرف مفكرو وسياسـيو اليمين أن التشـريعات والأنظمة التـي تهدف إلى تقييد الحرية الأكاديمية وتقضم تأثير «اليسار الصهيوني» في الجامعات والمعاهد البحثية والمـدارس[٢٠] هـي أمر مهـم، ولكنها تنجز جـزءًا من المطلوب فقط. الجـزء الآخر هو ضخ مضامين وقيم صهيونية اسـتيطانية وخلاصية هي فحوى عملية تحقيق الهيمنة الثقافيـة المطلوبـة التـي تأخر إنجازها علـى الرغم من مضي ٢٠ إلى ٣٠ سـنة من وصول اليمين إلى الحكم. يعرف مفكرو وسياسـيو اليمين الصهيوني المتدين- يمين المسـتوطنين- أن إحكام السـيطرة على مؤسسات الدولة والنجاح في مشروع تبديل النخب الذي يسـعون إلى تحقيقه يحتاج إلى سـد الفراغ الأيديولوجي والاجتماعي الـذي تشـكل رويدًا رويـدًا بعد أن تخلى اليسـار والمركز عن التضامـن والجماعية الاشـتراكية وانتقلوا إلى الاهتمام بالمصالح الضيقـة الفردية. هذا الفراغ، يجب أن يتـم ملـؤه، من وجهة نظر اليمين الدينـي الصهيوني، بأنواع أخرى من الجماعية في إسـرائيل، مثـل الجماعيـة القومية والدينيـة ذات الرواج الأكبر فـي صفوف الفئات البسيطة التي تشكل غالبية الشعب.

يعرف مفكرو وسياسيو اليمين الصهيوني المتدين- يمين المستوطنين- أن إحكام السيطرة على مؤسسات الدولة والنجاح في مشروع تبديل النخب يحتاج إلى سد الفراغ الأيديولوجي والاجتماعي الذي تشكل بعد أن تخلى اليسار والمركز عن التضامن والجماعية الاشتراكية.

يعيـر اليمين الديني الصهيوني، وهو الذي يسـيطر على وزارة التربية أو التعليم، أهميـة كبيرة للتعليم في إشـاعة الثقافـة والقيم اليهودية الاسـتيطانية القومية التي ذكرناها، ويقدر عاليا دور هذه العملية في ترسيخ قيم الاستيطان و«تخليص» الأرض التـي يعتبرهـا هذا اليمـين عاملاً مركزيًا في إنجاح مشـروع الاسـتيطان اليهودي وخلاص اليهود حسب معتقداتهم.

وكان هذا الاهتمام بالتعليم كوسـيلة لترسـيخ هذه المفاهيم قد تزايد بعد أن تبين لليمين الصهيوني الديني أن مشـروع «الاسـتيطان في القلوب» الذي رافق مشـروع توسيع الاستيطان منذ بداياته ليس بالقوة المطلوبة بدليل تقبّل الجمهور في إسرائيل لمشروع الانفصال عن غزة في عام ٢٠٠٥، وعدم الاكتراث الذي أبداه الجمهور تجاه المشـروع الإعلامي للمسـتوطنين الذي سـعى إلـى إظهار الانفصال عـن غزة وكأنه خطـوة خطيرة جدًا على الصعيد الإسـتراتيجي، ناهيك عن كونها بمثابة خيانة لقيم الصهيونية ولفكرة أرض إسرائيل الكاملة.

كمـا كان هناك تركيز كبير على جهود إشـاعة قيم الاسـتيطان والاسـتيلاء على الأرض في أوساط الأولاد واليافعين.

وفي السنوات الأخيرة، تغلغلت عشرات الجمعيات المنتمية إلى اليمين المتدين إلى المدارس الرسمية لهدف سياسي في الدرجة الأولى، ينقسم إلى قسمين:

أ. ترسيخ مكانة الصهيونية المتدينة كنخبة روحانية–سياسية.

ب. تحويل النقاش حول مشروع المستوطنات إلى نقاش غير شرعي.

يتأسس هذا الهدف على فرضية لليمين الاستيطاني هي فرضية «الفراغ القيمي» ويعني التباس في الهوية وفقدان خطير للقيم لدى أبناء وبنات الأكثرية العلمانية في إسرائيل. وتحت غطاء النوايا الحسنة التي تسعى إلى تقريب القلوب بين الشرائح اليهودية ذات التوجهات المختلفة وتعزيز الهوية اليهودية، يسعى اليمين الديني الصهيوني (بقيادة وزير التعليم من هذا التيار) إلى إعادة تشكيل وبلورة التوجهات القومية–السياسية (أو الهوية الإسرائيلية) للأغلبية العلمانية في إسرائيل لتأخذ ملامح الهوية السياسية للصهيونية—الدينية التي لا تزيد عن ١١٪ من الإسرائيليين. يعتمد هذا المشروع لوزير التعليم وحزبه واليمين الاستيطاني عامة على شبكة جمعيات أهلية ومنظمات يمينية تربوية هي جزء من البنية التنظيمية غير البرلمانية التابعة لحزب «البيت اليهودي». وكما هو الحال في البؤر التوراتية ومدارس الجنود الدينية، فإن هذه الجمعيات هي فروع غير رسمية للحزب، تعمل على نشر توجهاته السياسية، كما تقدم له الكثير من العون على المستوى التنظيمي. وكما هو حال جميع المنظمات التابعة لحزب «البيت اليهودي»، تعتمد هذه الجمعيات على تحويلات كبيرة ومتواصلة من المال العام. ومن الجدير بالذكر أن المبالغ التي خصصت في سنة ٢٠١٥ مثلاً للتربية اللامنهجية في مجال قيم اليهودية زادت بـ١٧ ضعفا عما خُصص لتدريس العلوم، وبـ١١٩ ضعفا عما خُصص لبرامج الديمقراطية والتعايش.

زادت المبالغ التي خصصت في سنة ٢٠١٥ مثلاً للتربية اللامنهجية في مجال قيم اليهودية بـ١٧ ضعفا عما خُصص لتدريس العلوم، وبـ١١٩ ضعفا عما خُصص لبرامج الديمقراطية والتعايش.

أصبح تغلغل هذه الجمعيات في المدارس الرسمية ممكنًا في أعقاب سيرورة خصخصة مقصودة للتربية على القيم في جهاز التعليم. هذه الخصخصة تخلّف وراءها فراغًا تربويًا، ماليًا وإداريًا تسارع جمعيات اليمين المتدين إلى سدّه. وتنبع شعبية هذه الجمعيات من قدرتها على تقديم الخدمات التربوية بأسعار زهيدة وأحيانًا مجانًا.[٢١] بيّن تقرير معهد «مولاد» عن أساليب سيطرة اليمين الديني على التربية القيمية في المدارس في منتصف عام ٢٠١٧ أن المدارس الرسمية في إسرائيل مشرّعة الأبواب أمام جمعيات اليمين، الأمر الذي لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة فبدأت بعض الجهات منها أولياء أمور الطلاب العلمانيين بالعمل بطرق مختلفة لإخراج هذه الجمعيات من المدارس.

كما بيّنا أعلاه، كان العامل في نجاح هذا الأمر هو الحكومة التي تدعم من ناحية عمليات الخصخصة التي تزيد من حدة عدم المساواة وتفتح الباب أمام الجمعيات الأهلية من أجل التغلغل إلى المدارس لسد النقص الذي تتركه سياسة الخصخصة

وتقليص الانفاق العام على التعليم، ومن الناحية الثانية تعمل على ترسيخ أجندة يمينية عن طريق تغيير مضامين مناهج التعليم. وهنا لابد من التوضيح أن الخصخصة التي يجيد اليمين الآن استغلالها لأهداف هيمنته الثقافية بدأت قبل فترة طويلة سبقت استلام اليمين واليمين الديني للحكومة، ولكن اللافت هو النجاح الباهر الذي ميّز سعي حزب وزير التعليم بينيت إلى استغلال وضع الجهاز التعليمي لتغيير مضامين التعليم وزيادة تأثير الأفكار الاستيطانية الخلاصية فيه عن طريق الجمعيات الأهلية التي وضعت نصب أعينها اعتبار التعليم قناة مهمة لتغيير المواقف والمفاهيم وخلق نخب جديدة في الساحة السياسية الإسرائيلية.

إن دخول المنظمات والجمعيات الخاصة إلى مدارس جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل كان منذ فترة طويلة ظاهرة لافتة استدعت أبحاثًا وفحصًا من جانب مراقب الدولة. فمثلاً يبين استطلاع أجري عام ٢٠٠٧ أن هناك بالمعدل ٣ منظمات خاصة (جمعيات) تعمل في كل مدرسة في إسرائيل. وجاء في تقرير مراقب الدولة من عام ٢٠١١ أن الكثير من هذه المنظمات أو الجمعيات لا تحصل على تصريح رسمي بالعمل داخل المدارس، كما هو مطلوب في أنظمة وزارة التربية. كما أن التفتيش على المدارس، وهو الجهة المسؤولة عن الإشراف والمراقبة على كل ما يجري في هذا القطاع الحسّاس، لم يتعامل مع تغلغل «التثقيف البديل» أو ظاهرة «تعليم الجمعيات» بالجدية اللازمة. هكذا بدأت الجذور الاجتماعية الاقتصادية لعملية التديين. تغلغل الجمعيات الدينية من جهة وصمت أهالي الطلاب دونما فهم حقيقي لنتائج الخصخصة التي مهدت الطريق أمام جمعيات اليمين الديني الصهيوني. المؤسسات الرسمية في إسرائيل – السياسية ومؤسسات القطاع العام والحكم المحلي وغيرها – تساهم في عملية الخصخصة والتديين والتوجُّه نحو اليمين وتقدم لها يد العون. وقد كان هذا نتيجة عمل دؤوب من طرف قيادة قيادات اليمين المتدين في ظل البلبلة والارتباك الذي ساد في أوساط الغالبية العظمى الصامتة إزاء ما يجري.

هكذا أيضًا كان التغيير الذي حصل في مضامين التعليم حسب المنهاج في الكثير من المواضيع مثل المدنيات والجغرافيا واللغات والتاريخ.

ومن نتائج التغلغل في جهاز التعليم محاولة تلقين وإملاء وجهة نظر قومية دينية متشددة والتركيز على قدسية السبت والصلاة لتحقيق المراد، ودور الدين والإيمان في نيل الأرض وإقامة الدولة ونجاح الصهيونية، والتأكيد على علاقة وثيقة بين الدين اليهودي والقومية حسب تصوّر التيار الديني الوطني الذي يمثله وزير التعليم، رئيس

حـزب البيت اليهودي والآن رئيس اليمين الجديد، وليس التيارات الدينية الإصلاحية الأكثر انفتاحًا.

ولـم يقتصر التدخل فـي مناهج التعليم وتعديلها وفقًـا للأيديولوجيا التي يحملها اليمـين المتدين في إسـرائيل على تغلغل المفاهيم الدينيـة، إذ كان هناك تدخل يتعلق أيضًـا بأهميـة تغليب يهودية الدولة على ملامح ديمقراطية الحكم في كل مرة ينشـأ فيهـا توتـر بين الأمريـن. والمثال الأبـرز على هـذا التدخل هو ما حـدث مع منهاج المدنيات الذي يتغيّر على نحو دائم لتسـويغ كل ممارسـات إسرائيل في أعين أبنائها اليهود حتى عندما يجري الحديث عن ممارسات غير ديمقراطية أو ممارسات تشجع الاحتلال والاستيطان.

لم يقتصر التدخل في مناهج التعليم وتعديلها وفقًا للأيديولوجيا التي يحملها اليمين المتدين في إسرائيل على تغلغل المفاهيم الدينية، إذ كان هناك تدخل يتعلق أيضًا بأهمية تغليب يهودية الدولة على ملامح ديمقراطية الحكم في كل مرة ينشأ فيها توتر بين الأمرين.

والسـؤال الـذي يبقـى مطروحًا على الرغـم من كل هذه الجهـود الكبيرة لتحقيق الهيمنة الثقافية وتبديل النخبة السـائدة هو: إلى أي حد سـوف ينجح هذا المسـعى وكم سيسـتغرق من الوقت إذا نجح، وما هي التطورات السياسية والاجتماعية التي تقف كعراقيل تمنع تحققه؟

٢. الفساد السلطوي والإداري في ٢٠١٨

لا يشكل الفساد في السلطة ظاهرة جديدة في إسرائيل، كما هو حال غيرها من الدول، ولكن وتيرة كشف قضايا الفساد السلطوي والإخلال بالثقة وإساءة أصحاب المناصب الرسمية لاستعمال صلاحياتهم تزداد عاما بعد عام. وقد شهد عام ٢٠١٨ تطورات مهمة بشـأن ملفات الفسـاد التي اتهم بها رئيـس الحكومة نتنياهو إضافة إلى كشـف حالات فسـاد جديدة كثيرة ضلع فيها أصحاب مناصب إدارية بارزة من حاشـية نتنياهو وحلفائه مثل وزير الداخلية الحالي وزعيم حزب شـاس أرييه درعي الذي سـجن في الماضي بعد إدانته بالفسـاد ثم عاد بعد سـنوات إلى نفس المنصب الذي اسـتغله لتلقي الرشـوة، وعضو الكنيسـت الليكودي البارز دافيد بيطان الذي شـغل منصب رئيس الائتلاف الحاكم في خلال ولاية نتنياهو الحالية، صاحب تأثير كبيـر علـى كل ما يجري في البـلاد وفي كافة المجالات، بسـبب منصبه. وهناك تهم فساد أخرى سنأتي على ذكرها لاحقًا.

شهد عام ٢٠١٨ تطورات مهمة بشأن ملفات الفساد التي اتهم بها رئيس الحكومة نتنياهو إضافة إلى كشف حالات فساد جديدة كثيرة ضلع فيها أصحاب مناصب إدارية بارزة من حاشية نتنياهو وحلفائه.

واللافـت للنظـر في ظاهرة الفسـاد التي تفشّـت في قمة هرم السـلطة والقطاع العـام في إسـرائيل هو التفاوت الكبيـر بين ما تحظى به هـذه الظاهرة من اهتمام كبيـر فـي بعض أوسـاط الرأي العام الإسـرائيلي ومـن قلق لدى الأوسـاط المهتمة بضمان تطبيق سـيادة القانون وبتآكل قيم الإدارة النزيهة والحفاظ على المال العام

من ناحية، وبين تغاضي الشارع الإسرائيلي عن مرتكبي الفساد وتصديقهم الأدلة التي تكشفها وسائل الإعلام، وإبداء بعض اللا مبالاة تجاه الأمر والتسامح تجاه من يدان بالتورط بالفساد، أو يتهم بارتكاب مخالفات فساد.[٢٢] وتظهر ردود فعل الذين ينظرون بعين القلق لتفشي الفساد في تقارير مراقب الدولة وتصريحات القضائيين البارزين والأكاديميين المتخصصين ووسائل الإعلام وجمعيات المجتمع المدني وقلة من السياسيين من أحزاب المعارضة. يتفق جميع هؤلاء، كما يبدو من تقاريرهم وتصريحاتهم، على خطورة التفاقم المتواصل للفساد في إسرائيل، وعلى ضرورة محاربته لشدة مخاطره، كما بين طاقم من أبرز باحثي المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الفساد في أوساط السلطة أحد مصادر المس الخطير بقيم العدالة وبرشاد الحكم وبالتماسك الاجتماعي وبمستوى حياة السكان في الدولة. كما أضافوا أن للفساد أثر سلبي بالغ على النمو وعلى معدلات الاستثمار الاقتصادي، وخاصة من جانب رؤوس أموال أجنبية تفقد ثقتها بنظام الدولة ومدى استقراره، كما تخاف من ارتفاع التكاليف المرافقة للمباشرة بمشاريعها الاقتصادية بسبب فساد الأوساط الرسمية التي تصدر التصاريح والأذون اللازمة للمستثمر الأجنبي والمحلي أيضا لإطلاق مشاريعه. كما يرى أن الفساد السلطوي يلحق ضررا فادحا بقيم الديمقراطية وبالقدرة على إدارة الحياة العامة بوسائل قانونية مشروعة. ومن شأن الفساد المتفاقم الذي لا يحظى بمعالجة جدّية أن يلحق الضرر بأسس الحكم والمجتمع حتى يفقد النظام شرعيته.[٢٣]

تحتل إسرائيل المكان ٣٤ من أصل ١٨٠ دولة (وعلامتها هي ٦١) على مقياس الفساد السلطوي الذي تعده وتنشره سنويا منظمة الشفافية العالمية.

تحتل إسرائيل المكان ٣٤ من أصل ١٨٠ دولة (وعلامتها هي ٦١) على مقياس الفساد السلطوي الذي تعده وتنشره سنويا منظمة الشفافية العالمية (TI) Transparency International، ويأتي قبل إسرائيل في الترتيب، في مواقع أفضل، بوتسوانا وقطر وتايوان وبروناي – دار السلام. أما في منظمة دول الـOECD ، التي تضم ٣٥ دولة متطورة، فقد احتلت إسرائيل الموقع ٢٣؛ أي أنها تراوح في نفس الموقع الذي احتلته عام ٢٠١٦. وإذا نظرنا إلى التغيّر في علامة إسرائيل على مقياس الفساد السلطوي خلال قرابة عقد كامل نجد أنها تتراوح بين ٦١ و٦٤ في أفضل الحالات، دون تحسّن جدي.[٢٤]

ومن الجدير بالذكر أن على رأس سلم تدريج الفساد العالم تقف الدنمارك في المكان الأفضل بعد حصولها على العلامة الأعلى (٨٨)، تليها نيوزيلندا ثم فنلندا وسنغافورة. أما الأماكن الأخيرة على السلم فتحتلها كل من سورية وجنوب السودان وفي النهاية الصومال التي لم تتعد علامتها ١٠.

ومن الجدير بالذكر أن موقع إسرائيل على سلم الفساد العالمي راوح بين الدرجات ١٤–٢٢ في تسعينيات القرن الماضي.[٢٥] ويمكن تفسير هذا التراجع والثبات عليه بعدم بذل الجهود الكافية لمواجهة ظاهرة الفساد والفشل في محاربتها، وكذلك في تغليب الانتماءات السياسية على جودة الحكم، لا سيما بين أنصار الأحزاب اليمينية الحاكمة الذين يعتبرون الحلبة السياسية وقضايا الصراع ضد الفلسطينيين أولوية تسبق الاهتمام بوجه المجتمع وقضايا مثل الفساد والفقر الخ... ولا يختلف الأمر بالنسبة لتدريج إسرائيل نسبة إلى دول الـ OECD. وقد عقّبت المديرة العامة لمنظمة الشفافية الدولية على هذه النتيجة بقولها إنه يجب بذل جهود كبيرة للتغلب على الفساد، ولكي يتحسن موقع إسرائيل على المؤشر، يجب تبني مدوّنة أخلاقيات عمل نزيهة وصحيحة سواء بين أعضاء الكنيست والوزراء أو بين مستخدمي الدولة عامة، ويجب أن تتحول الشفافية إلى الحالة الافتراضية الفضلى.[٢٦]

وفي أعقاب نشر تدريج إسرائيل على مؤشر الفساد تتعالى أصوات تكرر من جديد ما قيل عن أن محاربة الفساد في إسرائيل غير جديّة ولم تنجح ويجب العمل على تنجيعها وعلى رفع مستوى ضلوع الجمهور العام في حملة محاربة الفساد، لأن من شأن تدني الفساد تحسين الوضع الاقتصادي وتحسين مستوى الحياة. ويبدو أن انتشار ظاهرة الفساد السلطوي جعل الرأي العام الإسرائيلي يصر على أن إسرائيل أصبحت دولة فاسدة،[٢٧] وهو ما يتضح من استطلاعات رأي تُجرى بشكل دوري، مثل استطلاع مؤشر الديمقراطية الذي يجريه ويصدره سنويًا المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. ولا تختلف النتائج الحالية عما بينته استطلاعات أخرى نشرت بشكل دوري في السنوات الأخيرة، مثل الاستطلاع الذي أجراه معهد «مدغام» الشهير لصالح أخبار القناة الثانية في إسرائيل، وتبيّن نتائجه أن ٧٢٪ من الجمهور في إسرائيل يعتقدون أن إسرائيل دولة فاسدة.[٢٨]

ويبدو أن انتشار ظاهرة الفساد السلطوي جعل الرأي العام الإسرائيلي يصر على أن إسرائيل أصبحت دولة فاسدة، وهو ما يتضح من استطلاعات رأي تُجرى بشكل دوري، مثل استطلاع مؤشر الديمقراطية الذي يجريه ويصدره سنويًا المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

٣. أبرز قضايا الفساد السلطويّ في ٢٠١٨

قضايا نتنياهو:

من الطبيعي أن تكون قضايا الفساد المرتبطة برئيس الوزراء نتنياهو والتطورات الحاصلة بشأن هذه القضايا أبرز قضايا الفساد في إسرائيل، إضافة إلى تواصل تفشي الفساد في دوائر السلطة المختلفة، وكنا في تقرير مدار الاستراتيجي عن عام ٢٠١٦، قد تناولنا قضايا الفساد الرئيسية التي ترتبط بنتنياهو وزوجته منذ ذلك العام على وجه التحديد، مع أن هذه القضايا تندرج ضمن نهج سلوكي قديم

لنتنياهو، ولم تأت من فراغ. فلم يبدأ الحديث عن السلوك غير اللائق وغير القانوني، لنتنياهو وزوجته سارة، في قضايا تتعلق بترف الحياة على حساب دافع الضرائب أو تلقي هدايا شخصية (أو حتى مكاسب سياسية له ولحزبه) في عام ٢٠١٦، إذ إنها بدأت منذ ولايته الأولى كرئيس حكومة (١٩٩٩-١٩٩٦).

قضية الفساد الأولى - ملف ١٠٠٠

تتلخص التهمة في هذا الملف في مطالبة نتنياهو وزوجته وابنه بعض أرباب الأموال في إسرائيل بتزويدهم بسلع استهلاكية باهظة الثمن مثل السيجار والمشروبات الروحية وغيرها بمبالغ تزيد عن ٧٠٠ ألف شيكل، وفقًا لتقديرات الشرطة. وهي تهمة تندرج تحت تهمة إساءة استعمال الصلاحية والإخلال بالثقة.[٢٩] بدأ تحقيق الشرطة مع نتنياهو وباقي الضالعين في هذه القضية بعد أن مارست وسائل الإعلام في إسرائيل ضغطًا هائلا على أبيحاي مندلبليت المستشار القضائي للحكومة، بصفته مسؤولا عن النيابة العامة في إسرائيل. وقد جرى فعلاً تحقيق جديّ وحثيث، حتى أنه يفهم من تصريحات القائد العام للشرطة في ذلك الوقت روني الشيخ، والمستشار القضائي مندلبليت، أنّ هنالك تقدمًا جديًا في جمع أدلة مهمة سوف تلعب دورًا أساسيًا في اتخاذ قرار بشأن تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو أم لا.[٣٠] وتثبت الأدلة المتوفرة في هذه القضية أنّ نتنياهو لم يكن يتلقى الهدايا الثمينة من أصدقائه الأثرياء فقط، بل كان له أحيانًا دور مباشر وفاعل في تحديد أنواعها، فقد كان ينتقيها بدقة، ويطلب تزويده بالمزيد منها عندما تنفد.

لم يحاول نتنياهو إخفاء حقيقة تلقي الهدايا من أرباب المال المقربين منه، وبعضهم أصدقاؤه المقربون، ولكنه حاول توظيف حقيقة كون هؤلاء الأشخاص الأثرياء أصدقاء له في تحديد خطة الدفاع التي سار حسبها خلال التحقيق وجعلها أساس الدفاع عن نفسه في وسائل الإعلام، ويدعي نتنياهو، في هذه الخصوص، بأنه ليس هنالك قانون يمنع تلقي الهدايا من الأصدقاء. كما قال بأنه لم يقدم مقابل تلك الهدايا أي خدمة لأصدقائه الأثرياء.

وتتضمن قضية الفساد «ملف ١٠٠٠» إضافة إلى الهدايا الثمينة المذكورة، قيام الثري ميلتشن بإهداء حليّ لزوجة نتنياهو بآلاف الدولارات، بناءً على طلبها، ثم بناءً على طلب نتنياهو نفسه.[٣١] وقد أدلى ميلتشن بهذه المعلومات وقدّم الفواتير التي تثبت هذه الحقائق، أثناء التحقيق الذي خضع له بشأن هذه القضية.[٣٢]

قضية الفساد الثانية ملف ٢٠٠٠

قضيّة الفساد الأخطر لنتنياهو، والتي يبدو أنه سيخضع للمحاكمة بسببها أيضًا هي القضية التي سميّت في قسم التحقيقات التابع للشرطة وفي وسائل الاعلام «ملف ٢٠٠٠».[٣٣] وفيها تدور شكوك حول قيام نتنياهو بمحاولة عقد صفقة مع صاحب صحيفة «يديعوت أحرونوت» نوني موزس بموجبها يحظى نتنياهو بتغطية داعمة ومؤيّدة وإيجابية من طرف صحفيي يديعوت أحرونوت مقابل تقليص نشاط الصحيفة المنافسة «يسرائيل هيوم» التابعة للمياردير اليهودي الأميركي شيلدون إيدلسون، صديق نتنياهو وأحد مؤيديه. ومن المعروف أنّ لنتنياهو سلطة كبيرة على صحيفة «يسرائيل هيوم» ومضامينها وكل ما يتعلّق بشؤون توزيعها ونشاطها. في هذه القضية حسبما يعتقد خبراء القانون في إسرائيل إشكالية قضائية ليست بسيطة، هي على يبدو ما يصعب على الشرطة توجيه الاتهام إلى نتنياهو حتى اليوم. فعدا عن أن الاتفاق بين نتنياهو وموزس لم ينفذ على أرض الواقع، هنالك شك فيما إذا كان وعد ناشر صحيفة واسعة الانتشار لهذا السياسي أو ذاك بتغطية نشاطه على نحو إيجابي هو تقديم رشوة؟ البعض يراه أمرًا عاديًا ناتجًا عن دعم سياسي وأيديولوجي في حين يعتبره البعض الآخر رشوة لأن من واجب الصحافة حسب القانون أن تقوم بالتغطية انطلاقًا من الحفاظ على المصلحة العامة، وليس وفقًا لمصلحة هذا المرشح أو ذاك، أو وفقًا للمصلحة الاقتصادية لصاحب الصحيفة.

الأمر الذي حققت فيه الشرطة في مسألة الغواصات الألمانية هو: هل كان نتنياهو معنيًا بأن يجني صديقه وابن خاله مبالغ طائلة نتيجة الوساطة في هذه الصفقة؟

قضية الفساد الثالثة- ملف ٣٠٠٠، قضية الغواصات

تشكل قضية شراء الغواصات من ألمانيا والملابسات التي رافقتها منذ بدايتها دليلا واضحا على سهولة وقوع صنّاع القرار في وضع تتضارب فيه المصالح الشخصية مع مصلحة الجمهور والدولة، والحديث في هذه الحالة عن رأس الهرم في جهاز الحكومة – رئيس الحكومة. أثارت هذه القضية ضجة إعلامية صاخبة جدًا في إسرائيل بعد أن تبيّن أنّ المحامي الخاص لعائلة نتنياهو وابن خاله وصديقه المقرّب المحامي دافيد شمرون كان الوسيط بين الوكيل الإسرائيلي لشركة تيسنكروب الألمانية التي فازت بمناقصة تزويد إسرائيل بثلاث غواصات وبين الحكومة الإسرائيلية ورئيسها الذي كان وراء القرار بشراء الغواصات من الشركة الألمانية، على الرغم من معارضة الجيش في إسرائيل للصفقة، وموقف وزير الدفاع السابق يعالون الذي لم يقتنع بالحاجة إلى استبدال غواصات ثلاث قديمة بأخرى جديدة.[٣٤] تحقّق الشرطة في هذا الخصوص في ملابسات طويلة جدا رافقت طرح مناقصة تناسب

فوز الشركة الألمانية بالصفقة لبيع الغواصات لإسرائيل، وهي ملابسات تدرّجت من التخلي عن مشاريع صناعات عسكرية إسرائيلية كانت الحكومة قد أقرتها إلى إلغاء صفقة تزويد بغواصات من صنع أميركا، وحتى المناقصة الأخيرة التي يتوسّط فيها المحامي والصديق الشخصي لنتنياهو.

الأمـر الـذي حققت فيه الشـرطة هو: هـل كان نتنياهو معنيًا بـأن يجني صديقه وابن خاله مبالغ طائلة نتيجة الوسـاطة في هذه الصفقة؟ لدحض هذا الشـك ادعى نتنياهـو أنه لم يعرف عـن علاقة محاميه بهذه الصفقة، كما ادعى أنّ الصفقة عُقدت بموافقـة الجهـاز الأمني، ما جعل قادة جهاز الأمن يعلنون بشـكلٍ واضح أنّ هنالك فجوة سـحيقة بين الروايات المختلفة حول الأمر، وهو ما يحتم إجراء تحقيق قانوني أو على الأقل فحص قانوني في هذا الأمر الأمني الحسّاس بالنسبة لإسرائيل، وهو ما لم يتم.[٣٥]

بقي أن نذكر أنه أثناء كتابة هذا الفصل، وتحديدًا في شهر آذار ٢٠١٩، تكشّفت معلومات جديدة حول صفقة الغواصات مع الشركة الألمانية، اعتبرتها وسائل الإعلام معلومـات خطيرة كان نتنياهو قد أخفاها أثناء جلسـات التحقيـق العديدة والطويلة التي خضع لها. وتشير هذه المعلومات الجديدة إلى نتنياهو حصل على مكاسب تقدّر بالملايين من علاقات تجارية غير مباشـرة مع شـركة «تيسـنكروب» التي تقوم ببناء الغواصـات، حيث أنه امتلك أسـهما فـي مصنع ينتج إضافات أساسـية لصناعات الصلب سوية مع قريبه ناتان ميليكوفسكي، كان قد تم بيعه إلى الشركة الألمانية في نهاية ولاية نتنياهو في وزارة المالية قبل أن يصبح رئيسًا للحكومة.

كشفت التقارير أن نتنياهو صادق لألمانيا على قيام شركة تيسنكروب بإنتاج وبيع غواصات متطورة إلى مصر، خلافا لموقف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مقابل تخفيضات جديّة في أسعار ٤ قوارب عسكرية متطورة تشتريها إسرائيل من الشركة المذكورة.

كما كشفت التقارير أن نتنياهو صادق لألمانيا على قيام شركة تيسنكروب بإنتاج وبيـع غواصـات متطورة إلى مصر خلافا لموقف الأجهزة الأمنية الإسـرائيلية مقابل تخفيضات جديّة في أسعار ٤ قوارب عسكرية متطورة تشتريها إسرائيل من الشركة المذكـورة، مما يعود بأرباح طائلة على الوسـطاء المقربين مـن نتنياهو الذين يعتنون بهذه الصفقات مع الشركة الألمانية. ولن أطيل في تفاصيل هذه القضية الجديدة لأن ما رشح عنها حتى الآن قليل ولم يصدر بشأنها أي تصريح رسميّ.

قضية الفساد الرابعة- ملف ٤٠٠٠

يـدور الملـف ٤٠٠٠، حـول تلقي شـركة «بيزك» تسـهيلات كبيرة مقابل رشـاوى وتغطية صحفية داعمة لنتنياهو وزوجته سـارة. وبسـبب تشـعّب هذا الملف تحديدًا وملفات جرائم الفسـاد السـلطوي عامة، تسـرّب إلى الصحافة أن وحدة التحقيقات

«لاهـف ٤٣٣» تسـعى لتجنيد شـاهد ملـك في القضيـة، وأن تحويل الشـرطة أحد المتورطين السبعة في هذا الملف (٥ مسؤولين كبار ببيزك واثنان مقربان من نتنياهو) إلى شـاهد ملك هو مسـألة وقت فحسب، وأن التوقيع سيكون مقابل تخفيف العقاب عن شاهد الملك.

تتلخص تهمة نتنياهو في الملف ٤٠٠٠ بأنه قدم تسـهيلات لشـركة «بيزك» مقابل تغطية داعمة له ولزوجته من موقع الانترنت «واللا»، الذي يعتبر الأكثر انتشـارًا في إسرائيل. وقد بدأت الشبهات تدور حول مالك بيزك وموقع «واللا» شاؤول أولوفيتش وعلاقته بنتنياهو ووزارة الإعلام نتيجة تحقيق يتعلق بشركات ألوفيتش– بيزك، واللا، ييس -في هيئة الأوراق المالية– البورصة.

ويظهـر الملف ٤٠٠٠ وجود علاقة بين نتنياهو ومقربه في ذلك، المدير العام لوزارة الاتصـالات، شـلومو فيلبـر، مع شـركة «بيـزك» التي يسـيطر عليها رجـل الأعمال أولوفيتـش، بموجبهـا يحصل الأخير على تسـهيلات ومناقصـات، وتقدر قيمتها في الشـركة بمئات الملايين من الشـواكل، مقابل تغطية داعمة في موقع «واللا». وتقول الشـرطة إن إيلان يشـوعا مدير فـي موقع «والـلا» أصد الأوامر المباشـرة لتغطية منحـازة للزوجـين نتنياهو، ومنع نشـر تقاريـر تنتقد نتنياهو، كما عمـل على إخفاء فضيحة مسـاكن مقر رئيس الحكومة وبطلتها سـارة نتنياهو، وضمن تغطية إعلامية لصالحهـا، كمـا تم إخفاء الأخبار التي تنتقد رئيـس الحكومة وزوجته والزج بها في هوامش الموقع أحيانًا وإخفائها أحيانًا أخرى. وليس هذا فقط، بل إن ألوفيتش منح نتنياهـو وزوجته حـق اتخاذ قرارات تتعلق بموقع «والـلا»، وتوظيف من يريدان في الموقع، وهو اختلاف كبير بين ملف ٢٠٠٠ وملف ٤٠٠٠,[٣٦]

يدور الملف ٤٠٠٠، حول تلقي شركة «بيزك» تسهيلات كبيرة مقابل رشاوى وتغطية صحفية داعمة لنتنياهو وزوجته سارة.

وتحدثت وسائل الإعلام في إسرائيل، في سياق ملف ٤٠٠٠، عن لقاء بين نتنياهو وألوفيتش في المنزل الرسمي لرئيس الحكومة. حيث تباحثوا في إحدى أهم الصفقات بالنسـبة لألوفيتش، وتتعلق بطلبه الدمج بين «بيزك» وشركة «ييس» للبث عبر الأقمار الاصطناعية. ومن شـأن الدمج بين الشركتين أن يحقق مكسبا بمبلغ يزيد عن مليار شيكل لصالح أسهم ألوفيتش الشخصية في«ييس».

فـي أعقـاب الانتخابات العامة فـي العام ٢٠١٥، أصر نتنياهـو على تولي حقيبة الاتصالات بنفسـه، كما اسـتبدل مدير عام هذه الوزارة، أفي بيرغر بشخص مقرب منه، هو شـلومو فيلبر، وذلك لتسـهيل المصادقة على الدمج الذي أراده ألوفيتش. في وقت لاحق أصبح فيلبر مشتبها في هذه القضية ثم تحول إلى شاهد ملك. وبعد هذه التغييرات في الوزارة، صادق نتنياهو على الدمج بين «بيزك» و«ييس».

وفي وقت لاحق، حصل محققو الوحدة الاقتصادية في «لاهف ٤٣٣»، وهي وحدة مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، على ما تسميه الشرطة «الدليل الذهبي»، وهو عبارة عن وثيقة مفصلة بحوزة سلطة منع الاحتكارات تتعلق بالصفقة، وتفيد بأن ألوفيتش أوعز لنتنياهو حول كيف يتعين عليه أن يعمل. وجرى إعداد هذه الوثيقة قبيل لقاء بين نتنياهو وأوفيتش. وأوصل هذه الوثيقة من ألوفيتش إلى نتنياهو، المستشار الإعلامي للأخير، نير حيفتس، الذي أصبح هو الآخر شاهد ملك في القضية.

ويستدل من وسائل الإعلام أن لقاءات كثيرة، بعضها سري تمامًا، عقدت بين ألوفيتش ونتنياهو في بيت الثاني بهدف إتمام عملية دمج شركات ألوفيتش، كان ينظمها نير حيفتس بنفسه.

وعلى الرغم من أن نتنياهو لم ينفِ حقيقة انعقاد اللقاءات مع ألوفيتش، إنما ادعى أنه لم يجر خلالها التطرق إلى موضوع «بيزك» و«بيس». وقالت مصادر مطلعة على التحقيق إن «الأدلة الموضوعية التي بحوزة الشرطة قوية. ويشمل هذا الملف أيضًا الكثير من الشبهات حول قيام ألوفيتش ومساعدي نتنياهو بمحاولات تشويش أدلة بشكل يتنافى مع القانون، ولكننا لن ندخل في هذه التفاصيل. ويبدو أن هذا الملف هو الأقوى ضد نتنياهو ومن الصعب أن يغلق دون تقديم لوائح اتهام.

عضو الكنيست الليكودي الأقرب إلى نتنياهو، دافيد بيطان، متهم بتلقي الرشاوى وخيانة الأمانة وبمخالفات ضريبية وتبييض أموال، في ١٢ قضية فساد مختلفة.

قضية فساد دافيد بيطان

من بين قضايا الفساد التي هزّت إسرائيل في ٢٠١٨ كانت قضية عضو الكنيست الليكودي الأقرب إلى رئيس الحكومة نتنياهو وأحد الأشخاص المؤثرين في الساحة السياسية في إسرائيل، ورئيس الائتلاف الحكومي سابقا، دافيد بيطان. بيطان متهم بتلقي الرشاوي وخيانة الأمانة وبمخالفات ضريبية وتبييض أموال، في ١٢ قضية فساد مختلفة، وقد حصل على مبالغ مالية بقيمة مئات آلاف الشواكل من مقاولين ورجال أعمال بواسطة رجل أعمال صديق له تحوّل هو الآخر إلى شاهد ملك ضده. ومن المتوقع أن ينتهي التحقيق معه قبل التاسع من نيسان أي قبل الانتخابات، بعد ذلك سيحول ملف التحقيق إلى النيابة العامة مع الأدلة التي توفرت ضده وقد يجد بيطان نفسه خارج الكنيست. ومن الجدير بالذكر أن قضايا الفساد التي تورط بها بيطان حدثت عندما أشغل منصب نائب رئيس بلدية «ريشون لتسيون»، ولذلك تم التحقيق مع رئيس البلدية السابق، دوف تسور.

وبحسب الشبهات، فإن بيطان حصل على أموال رشوة من عائلة جاروشي،

مقابـل إقراره لمناقصة لأعمال حفريات لصالح العائلة في «ريشـون لتسـيون». كما تم تمويل حفل زواج ابن بيطان بأموال الرشـوة. وفي ملف آخر، أدلى بشـهادته فيه رجل الأعمال درور غيلزر، كشـاهد ملك، يشـتبه بأن بيطان حاول الدفع بمشـروع بناء في تل أبيب من خلال نائب رئيس البلدية السـابق، أرنون غلعادي، مقابل مئات آلاف الشـواكل حصل عليها عن طريق صديق له. كما يشـتبه بأنه بيطان، في ملف آخر، حصل على رشوة من المدير العام لشركة البناء الكبيرة «دانيا سيبوس»، مقابل تسهيلات مختلفة في «ريشون لتسيون». وجرى التحقيق معه أيضا بشبهة أنه حاول الدفع بمشـروع بناء في «ريشـون لتسـيون» مقابل الحصول على شـقة سـكنية في المشروع، إلا أن هذه الخطة لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

قضية فساد رئيس نقابة المحامين ايفي نافيه

اعتقلت الشـرطة رئيس نقابة المحامين في إسـرائيل، المحامـي البارز المقرّب من الأوسـاط الحاكمة للاشتباه بقيامه بالعمل على تعيين قضاة وترقيتهم مقابل رشاوى تُدفع على شكل علاقات جنسية، وهي قضية فساد هزّت الجهاز القضائي الإسرائيلي والرأي، وشغلت جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية المرئية والمسموعة والمقروءة.

بصفته رئيسـا لنقابة المحامين، كان لنافيه مقعد من بين المقاعد التسـعة في لجنة تعيين القضاة المسؤولة عن تعيين وترقية القضاة في نظام القضاء الإسرائيلي المكون مـن ثلاثة مسـتويات. هـذا المنصب منحه قوة كبيرة في مسـاعدة قضاة على التقدم في حياتهم المهنية، وهو دور تشـتبه الشـرطة أن نافيه قام باسـتغلاله لتلقي رشـوة جنسـية. وتم اعتقـال نافيـه والتحقيق معه من قبل محققي الشـرطة لقيامه بحسـب الشـبهات بترشـيح قاضية لمحكمة الصلح قبل بضع سنوات مقابل علاقات جنسية. ويُشتبه أيضا بممارسته علاقات جنسية مع زوجة قاض آخر، بهدف ترقية زوجها من محكمة الصلح إلى منصب في المحكمة المركزية – لكن هذه الترقية لم تخرج إلى حيّز التنفيذ. وقد تم التحقيق مع مشتبهتين أخريين في القضية، قاضية في محكمة الصلح ومحامية، كما أعلنت الشرطة حينذاك. بالإضافة إلى ذلك، حققت الشرطة مع متدربة قانونية بشبهة قيام نافيه بمساعدتها في اجتياز امتحان نقابة المحامين والعثور على وظيفة مقابل علاقات جنسية، بحسب ما ذكرته وسائل إعلام باللغة العبرية حينذاك.

وتتبـع هـذه القضية قضية أخرى تورط فيها نافيـه، وتم توجيه لائحة اتهام ضده فيها بشبهة قيامه بتهريب مرافقة له في رحله إلى خارج البلاد، ومحاولة إدخالها مرة أخرى إلى البلاد عبر الحدود من دون تسجيلها.

وقد تم استدعاء جميع أعضاء لجنة اختيار القضاة للإدلاء بشهاداتهم، وهم إضافة إلى ايفي نافيه والمحامي ايلان سيكر ممثليّ نقابة المحامين، وزيرة العدل أييليت شاكيد ووزير المالية موشي كحلون ممثلين عن السلطة التنفيذية، رئيسة المحكمة العليا في إسرائيل، إستر حايوت وقاضيا المحكمة العليا حنان ملتسر ونيل هندل ممثلين عن السلطة القضائية، وعضوا الكنيست روبرت إيلاطوف ونوريت كورين ممثلين عن السلطة التشريعية.

أثارت هذه القضية قلقًا متزايدا في صفوف مسؤولين كبار في الجهاز القضائي، وأعربت لجنة تعيين القضاة عن خشيتها من أن يؤدي هذا الفساد في الجهاز القضائي إلى المس بثقة الجمهور بالجهاز.

الفساد في السلطات والمؤسسات الأخرى

لم يقتصر الفساد في ٢٠١٨ على الحالات السابقة كما هو متوقع، إذ تم الكشف عن العديد من قضايا الفساد الإداري التي تدل على أن الظاهرة متفشيّة في كافة مجالات الحياة العامة في إسرائيل، كما شهدت ٢٠١٨ متابعة التحقيقات في قضايا فساد من سنوات سابقة ما زالت قيد التحقيق بسبب تشعبها وبسبب مبالغ الرشاوى التي يجري الحديث عنها فيها، مثل قضية الرشوة التي أدين بها مؤخرا المدير العام السابق لشركة شوارع إسرائيل المسؤولة عن شق شبكة الشوارع السريعة في إسرائيل، حيث اتهم هذا بطلب وتلقي رشاوى بملايين الشواكل من عشرات المقاولين الذين عملوا في شق وتعبيد هذه الشوارع.[٣٧]

تم الكشف في العام ٢٠١٨ عن العديد من قضايا الفساد الإداري التي تدل على أن الظاهرة متفشيّة في كافة مجالات الحياة العامة في إسرائيل.

وهناك طبعًا قضايا الفساد الكثيرة في مجال البلديات والسلطات المحليّة التي تأخذ عدة مسارات مألوفة ومتكررة، مثل تعيينات أشخاص مقربين غير مؤهلين في مناصب إدارية عالية، ونقل أموال السلطات المحلية إلى الأصدقاء والمؤيدين من المقاولين ورجال الأعمال بواسطة مناقصات وهمية أو منحازة، والتواطؤ مع أصحاب مناصب في مؤسسات الدولة لتحويل ميزانيات حكومية إضافية لهذه السلطة أو تلك لقاء خدمات وفوائد تُوجّه إلى أصحاب هذه المناصب.

ويمكن أن يأخذ الفساد صورًا أخرى مثل إعفاء المقربين والأقرباء من دفع الضرائب البلدية أو التغاضي عن ديونهم المستحقة. يلحق الفساد في الحكم المحلي ضررًا بالسكان في مجالات مختلفة مثل تبذير المال العام التابع للسلطات المحلية، تدني دخل السلطات المحلية، ما ينعكس على شكل تدنٍ في مستوى الخدمات للسكان، المس بفرص العمل لأصحاب المؤهلات والكفاءات بسبب تعيين أشخاص

مقربين من رئيس السلطة المحلية أو حزبه في المناصب الإدارية دون توفُر الكفاءة، إساءة التخطيط لتطوير المدينة أو القرية مما ينعكس سلبًا على مستوى الحياة، وعلى غلاء تكاليف المعيشة، وهذا إلى جانب خلق أزمات بيئية وإسكانية يعاني منها السكان في هذه البلدة أو تلك.

أدين في العقدين الأخيرين ٥٤ رئيس سلطة محلية في إسرائيل بمخالفات جنائية تتعلق أغلبها بتلقي الرشوة وإساءة استغلال الصلاحيات وخيانة الثقة.

يذكر أن تقريرًا عن الفساد في السلطات المحلية أزيل عن طاولة البحث في لجان الكنيست وفي المؤسسات المعنية بالأمر في بداية عام ٢٠١٨. والتقرير هو ثمرة عمل طاقم مؤلف من ممثلين عن الشرطة ووزارتي الداخلية والقضاء ومركز السلطات المحلية. وقد احتوى على ١٤ توصية مهمة للقضاء على الفساد وفي الحكم المحلي، من بينها وضع قيود على توظيف أقارب لرئيس وأعضاء المجالس المحلية والبلديات، وكذلك العمل بشفافية أكبر في مجال المناقصات التي تتقدم إليها شركات بناء وتطوير، إضافة إلى إعادة النظر في شروط العضوية في لجان المناقصات، وهي هيئة متنفذة تورطت في حالات الفساد في الكثير من الحالات، من سنين طويلة.[٣٨] وكان وراء هذا التهرب من بحث التقرير أعضاء كنيست من الائتلاف ومن المعارضة خافوا من أن يؤدي كشفه إلى إلحاق ضرر بفرص مرشحيهم في انتخابات السلطات المحلية التي جرت في نهاية تشرين الأول ٢٠١٨، رغم الخطورة التي تنتج عن الفساد.

ومن الجدير بالذكر أنه في العقدين الأخيرين أدين [٥٤] رئيس سلطة محلية في إسرائيل بمخالفات جنائية أغلبها تتعلق بتلقي الرشوة وإساءة استغلال الصلاحيات وخيانة الثقة[٣٩] ومن المعروف أن الطريقة المتبعة في إسرائيل تمنح رئيس السلطة المحلية قوة كبيرة دون أن يتوفر مقابلها جهاز قوي لتقييده وكبحه.[٤٠] وقد أصبحت مسألة الفساد في السلطات المحلية والبلديات ملحة إلى حدّ كبير ما دفع النيابة العامة في إسرائيل بالتعاون مع مركز الحكم المحلي إلى إصدار دليل لرؤساء البلديات والمجالس المبتدئين يشرح لهم كيفية إدارة شؤون بلداتهم دون الاضطرار لزيارة غرف التحقيق بتهم الفساد وإساءة استخدام وتوزيع المال العام وما إلى ذلك.[٤١]

كشفت قضايا فساد في ٢٠١٨ في وزارة الصحة وشركة الكهرباء والصناعات الجوية وسلطة الضرائب وشركة البريد وسلطة أراضي إسرائيل ومؤسسة الحاخامية الرئيسية والجيش الذي كان يعتبر منزهًا عن الفساد.

ومن المعروف أن للفساد نتائج كارثية من الناحية المالية حيث أن قضايا الفساد تكلف خزينة الدولة مبالغ هائلة جدًا، ناهيك عن النتائج السلبية على مستوى الأداء والجودة في المجالات المختلفة للحياة العامة.[٤٢]

كذلك كشفت قضايا فساد في ٢٠١٨ في وزارة الصحة وشركة الكهرباء والصناعات الجوية وسلطة الضرائب وشركة البريد وسلطة أراضي إسرائيل ومؤسسة الحاخامية

الرئيسية والجيش الذي كان يعتبر منزهًا عن الفساد،[٤٣] وغيرها.[٤٤] وهناك قضايا فساد اتهم فيها وزراء مثل وزير الرفاه حاييم كاتس، وكان قد دعي إلى جلسة استماع في النيابة العامة بعد أن دارت حوله شكوك بتلقي الرشوة والإخلال بالأمانة،[٤٥] وكذلك وزير الداخلية درعي المتهم بالغش والإخلال بالثقة وتبييض الأموال.[٤٦]

رد الأوساط السياسية الحاكمة على اتهام نتنياهو

لم يتغيّر رد فعل الأوساط السياسية المؤيدة لنتنياهو في مسألة ثبوت تورطه بمخالفات الفساد والتطورات المتعاقبة التي تأتي لتثبت صحة التهم عمّا كان عليه رد الفعل منذ بداية هذه القضايا، فهم يعتبرون أن اتهام نتنياهو يهدف إلى إسقاط حكم الليكود، مؤكدين على أنّ هذه القضية لن تسفر عن شيء. في الوقت نفسه يشنّ أنصار نتنياهو من وزراء ومن نشطاء وكوادر اليمين حملات مضادة توجه ضد الإعلام وضد الجهاز القضائي والمستشار القضائي للحكومة وضد محققي الشرطة في وحدات التحقيق التي تحقق مع رجال السياسة المشتبه بهم بالتورط بقضايا فساد.

من الخطوات البرلمانية الخطيرة التي بادر إليها مقربو نتنياهو تقديم اقتراح قانون سمّي «القانون الفرنسي» الذي كان يُرجى منه منح رئيس الحكومة حصانة تعفيه من أي تحقيقات جناية خلاف فترة ولايته.

وتقول أوساط في قيادة الشرطة أنّ المقربين من نتنياهو يحاولون الإساءة إلى سمعة رؤساء أقسام التحقيقات في الشرطة الذين يتولون التحقيق، مثل قائد وحدة التحقيقات الأهم «لاهف ٤٣٣» في محاولة للتشكيك بنزاهتهم وممارسة الضغط عليهم.[٤٧] وبعد نجاح الشرطة في تحقيق بعض التقدّم في التحقيقات بواسطة تجنيد مساعدين ومستشارين سابقين لنتنياهو كشهود ملك ضده مقابل تخفيف عقوباتهم على دورهم في مخالفات الفساد التي كانوا هم أيضًا ضالعين فيها، شنّ أصحاب مناصب مرموقة في جهاز الدولة وبعض أعضاء الكنيست من أحزاب الائتلاف الحاكم هجومًا سافرًا على أسلوب الاستعانة بشهود ملك. وقد عبّرت أوساط قضائية وأخرى تابعة للشرطة عن أنه ليس من المشروع شن مثل هذا الهجوم من طرف الكنيست على لجوء الشرطة والنيابة والمحاكم إلى أساليب عمل متبعة وقانونية، حيث أن الأمر يوحي بأن من يخضع للتحقيق وللتهمة هو مؤسسات فرض القانون وليس الفاسدين.

ومن الخطوات البرلمانية الخطيرة التي بادر إليها مقربو رئيس الوزراء لحمايته ودعمه في وجه ما ينسب إليه من تهم هي المبادرة إلى تقديم اقتراح قانون سمّي «القانون الفرنسي» الذي كان يُرجى منه منح رئيس الحكومة حصانة تعفيه من أي تحقيقات جناية خلاف فترة ولايته، كما هو متبع في بعض الدول ومنها فرنسا.[٤٨] قبل

هذا الاقتراح سنّت الكنيست **قانون التوصيات** الذي كان الهدف منه، وعلى نحو واضح، وضع العراقيل أمام فرض القانون على أصحاب المناصب السياسية المنتخبة من قبل الشعب.[٤٩]

وهنالك علاقة وثيقة بين هذه الخطوات التي بادر إليها من يحاول تقديم الدعم للفاسدين وحماية الفساد، وبين الهجوم الذي يتعرض له تجنيد شهود ملك، فهذا الهجوم أيضًا هو دعم للفساد، يضاف إلى تسييس دوافع المسؤولين عن أجهزة فرض القانون على شاكلة اتهام القائد العام للشرطة باستهداف نتنياهو لأسباب سياسية، أو التلميح بأن بعض القضاة يعملون بدوافع سياسية تهدف إلى إسقاط حكومة اليمين، وفي الوقت نفسه نجد أن هناك محاولات لتوظيف مستشارين قضائيين وحتى قضاة من ذوي التوجهات اليمينية لتسويغ سلوك الحكومة والوزراء، ومن ضمنها السلوكيات الفاسدة.

وفي الأشهر الأخيرة من ٢٠١٨، كانت هناك محاولة لتعيين قائد عام للشرطة نسبت إليه في الماضي سلوكيات تنم عن فساد سلطوي هو الضابط غال هيرش، وبضمنها شكوك بشأن تورط المذكور في صفقات بيع سلاح مشبوهة تخللها دفع رشوات بمبالغ كبيرة، إضافة إلى تقديمه رشوة لوزير الدفا ع الجورجي لشراء أسلحة لبلاده من شركة يديرها هيرش، وقضايا أخرى. وكان من المخطط أن يحل هيرش محل قائد الشرطة روني الشيخ الذي نسبت إليه أوساط اليمين ومقربو نتنياهو دوافع عدائية لنتنياهو.[٥٠]

٤. مؤشر الديمقراطية ٢٠١٨

يصدر مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية[٥١] على نحو دوري في كل سنة عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وقد صدر المؤشر الأخير في الربع الأخير من سنة ٢٠١٨. وقد أصبح مع مرور السنين، منذ صدوره لأول مرة في سنة ٢٠٠٣ مرجعًا مهمًا لفهم التطورات المختلفة في مجال الديمقراطية والعلاقة بين السلطة والمجتمع في إسرائيل وبين المركبات المختلفة لهذا المجتمع. وقد ركّز المؤشر لسنة ٢٠١٨ على فحص الأمور التالية بتوسّع: تقييم المواطنين للوضع القائم، يهودية إسرائيل مقابل ديمقراطيتها، تقييم المواطنين لمستوى أداء الديمقراطية الإسرائيلية والسلطة عامة والثقة بمؤسسات الدولة، الفساد، والديمقراطية والثقافة.

لن يتسع المجال هنا لتناول كل هذه المواضيع ولذلك سوف أتطرق إلى أهم نتائج المؤشر لسنة ٢٠١٨ في المواضيع التي كانت محور هذا الفصل:

٤،١ الديمقراطية في إسرائيل مقارنة بدول أخرى في العالم

في ٢٠١٨ كان هنالك ثبات في العلامات التي تحصل عليها إسرائيل مع انخفاض بسيط في بعض المقاييس، مقارنة مع دول العالم. أما مقارنة بدول OECD فإن وضع إسرائيل ليس جيدًا بالمقدار نفسه.

وقد دل المؤشر في هذه السنة أيضًا على مواصلة التحسن في تقييم الجمهور لوضع الدولة عامة، فنسبة الذين يقيمون الوضع في إسرائيل اليوم «جيّد» أو «جيد جدًا» هي النسبة الأعلى منذ بدء مشروع مؤشر الديمقراطية في سنة ٢٠٠٣، وهي تصل في العينة كلها بجميع مركباتها إلى ٥٣٪. ٥٥٪ من اليهود يعتبرون وضع الدولة إيجابي، أما بين العرب فإن النسبة الأكبر من المجيبين أجابت بأن الوضع وسطي يتراوح بين الجيد والسيء.

٤١٪ من اليهود و١٤٪ من العرب يقيمون وضع الديمقراطية الإسرائيلية كجيد أو ممتاز.

٤١٪ من اليهود (غالبيتهم يموقعون أنفسهم في معسكر اليسار أو الوسط)، و٧٠٪ من العرب يشعرون بأن الديمقراطية الإسرائيلية تواجه خطرًا جديًا.

يشعر ٤١٪ من اليهود (غالبيتهم يموقعون أنفسهم في معسكر اليسار أو الوسط)، و٧٠٪ من العرب بأن الديمقراطية الإسرائيلية تواجه خطرًا جديًا.

عند السؤال عن الوزن النسبي لمركب اليهودية ومركب الديمقراطية في تعريف الدولة، أجاب ٣٩٪ من اليهود و ٧٧٪ من العرب أن مركب اليهودية قوي جدًا.

على أحد طرفي العينة اليهودية من حيث نمط التديّن يتموقع العلمانيون الذين يعتقد أغلبيتهم (٦١٪ منهم) أن مركّب اليهودية قوي جدًا، في حين نجد في الطرف الآخر اليهود الحريديين، الذين يعتقد أغلبيتهم (٥٩٪)، في المقابل، أن مركّب الديمقراطية قوي جدًا. وكل طرف يسعى إلى تقوية المركّب الذي يفضله.

وينقسم المتدينون بين من يعتقدون أن مركب الديمقراطية قوي وبين من يعتقدون أن هنالك توازنًا بين المركبات، ولكن غالبيتهم (٥٧٪) يرغبون في ازدياد قوة مركّب اليهودية. ويميل المحافظون إلى رؤية الوضع كمتوازن ويتمنون استمرار هذا التوازن.

ويعتقد غالبية العرب (٦٩٪) أنه لا يحق لإسرائيل أن تعرف نفسها كدولة الشعب اليهودي. أقلية كبيرة بين أوساط اليهود (٤٧٪) يعتقدون أنه يجب مصادرة حق التصويت ممن يرفضون التصريح بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي.

وكما في الماضي، هناك أكثرية كبيرة (٧٢٪) من اليهود الذين يرفضون منح اليهود أفضلية في الحقوق، ولكن ٧٤٪ منهم يؤيدون ضرورة وجود أغلبية يهودية في القرارات الحاسمة في مجال الأمن. وهناك أغلبية أصغر بقليل (٥٩٪) ممن يعتقدون أن هنالك ضرورة لتوفر أغلبية يهودية عند اتخاذ القرارات في مجال الاقتصاد والمجتمع.

٦٨٪ من الجمهور اليهودي يبدون اهتمامًا بالسياسة مقابل ٤٣٪ من العرب. بين اليهود، هنالك اهتمام كبير بالسياسة لدى البالغين الرجال ممن حصلوا على تعليم جامعي ويساريين. أما بين العرب فلم يلاحظ فرق في الاهتمام بين الفئات المختلفة.

على الرغم من ذلك، غالبية اليهود (٥٣٪) وقرابة نصف العرب (٤٨,٥٪) لا ينصحون أقاربهم بدخول معترك السياسة. وليس من المستغرب أن التحفظ من الدخول إلى مجال السياسة أقوى كلما كان تقييم المجيبين لوضع الديمقراطية الإسرائيلية سلبيًا أكثر.

يشعر غالبية المجيبين على الاستطلاع (٨٠٪ من اليهود و٧٠٪ من العرب) أن تأثيرهم على سياسة الحكومة قليل أو معدوم. وترتفع نسبة الذين يعتريهم هذا الشعور أقوى لدى اليهود ناخبي أحزاب المعارضة (٨٥٪) مقابل (٧٤٪) بين مصوتي أحزاب الائتلاف الحاكم.

معدل درجة الثقة بمؤسسات الدولة (من ١ إلى٤) في العينة اليهودية قريب من النصف على محور التتابع (٢,٥١)، وهو معدل شبيه بما كان عليه في السنة الماضية وسابقاتها. أما في العينة العربية فإن درجة الثقة هي ١,٨١ وهي تقل عنها في السنوات الماضية.

من أصل ١٠ مؤسسات فحصت درجة الثقة بها، حظيت ٥ بثقة غالبية اليهود وهي الجيش، رئيس الدولة، البلدية أو السلطة المحلية في أماكن سكن المجيبين، المحكمة العليا/ والشرطة. أما بين العرب فلم تحصل أي مؤسسة على ثقة غالبيتهم (المحكمة العليا تبوأت الموقع الأول بين العرب وحصلت على ثقة ٣٦٪ فقط من المجيبين). وكانت الأحزاب هي الأقل استحقاقًا للثقة بين اليهود والعرب، وعلى الرغم من ذلك فإن ٥٧٪ صرحوا بأنهم سوف يصوتون في الانتخابات القادمة للأحزاب التي صوتوا لها في ٢٠١٥.

من أصل ١٠ مؤسسات فحصت درجة الثقة بها، حظيت ٥ بثقة غالبية اليهود وهي الجيش، رئيس الدولة، البلدية أو السلطة المحلية في أماكن سكن المجيبين، المحكمة العليا/ والشرطة. أما بين العرب فلم تحصل أي مؤسسة على ثقة غالبيتهم.

في مجال الفساد، يرفض ٥٦٪ من العينة الجملة التي تقول إنه في بعض الأحيان يضطر أصحاب المناصب العامة إلى تجاوز وخرق القوانين والأنظمة من أجل خدمة شؤون لها أهمية قومية. وتزداد حدة الرفض لهذه الجملة بتناسب طردي مع ارتفاع مستوى الثقافة والتعليم، ومع الاقتراب من الطرف العلماني على محور التديّن للعينة.

في تقييم درجة انتشار الفساد، كانت المواقف السائدة بين الجمهور كالتالي: ٣٢٪ أجابوا أن قيادة الدولة موجودة في منتصف الطريق بين الفساد ونظافة اليد. ووصلت نسبة الذين يعتقدون أن القيادة ليست فاسدة إلى ١٩٪ وهي نسبة تقل بكثير عن نسبة الذين يعتقدون أنها فاسدة ٤٧٪. ويرى العرب أن قيادة الدولة

أكثر فسـادًا مما يراها اليهود. وإذا أجرينا مقارنة مع نتائج سـنوات سـابقة، نجد أنه على الرغم من ازدياد عدد التحقيقات التي جرت وتجري في الآونة الأخيرة ضد شـخصيات تحتل مناصب قيادية في جهاز الدولة، ليس هنالك ارتفاع في نسـبة من ينسبون إلى قيادة الدولة ممارسات فاسدة.

تعتبر غالبية ناخبي أحزاب المعارضة (٦٦٪) مقابل أقلية من ناخبي أحزاب الائتلاف (٢٦٪) قيادة الدولة فاسدة.

غالبيـة ناخبـي أحزاب المعارضة (٦٦٪) مقابل أقليـة من ناخبي أحزاب الائتلاف (٢٦٪) يعتبـرون قيـادة الدولة فاسـدة. ٥٧٪ من اليهود و٤١٪ مـن العرب صرحوا بأنهم واجهوا مظاهر فساد بأنفسهم.

غالبية اليهود (٥٩٪) يعتبرون التحقيقات التي تجريها الشرطة ضد الشخصيات العامـة دليلاً على قوة الديمقراطية الإسـرائيلية. في المقابـل غالبية كبيرة من العرب (٨١٪) يعتبرون هذه التحقيقات دليلاً على ضعف الديمقراطية.

وفـي سـؤال عن التصويـت في الانتخابـات القادمة، أجاب غالبيـة المجيبين أنهم يميلون إلى التصويت لنفس الأحزاب التي صوتوا لها على الرغم من خضوع رؤساء هـذه الأحزاب لتحقيقات بتهم الفسـاد. أما بين مصوتي أحـزاب المعارضة، فأجاب غالبية المجيبين بأن إمكانية التصويت لقائمة يخضع رؤساؤها للتحقيق ضئيلة جدًا.

ويتضـح من المؤشـر أيضًـا أن هنالك انخفاضـا جديا في تقييـم درجة تضامن المجتمع الإسـرائيلي اليهودي، سـواء بـين المجيبين اليهود أم العـرب. هذا في حين ينسـب المتدينـون اليهود للمجتمع الإسـرائيلي اليهودي مسـتوى تضامن أعلى من المسـتوى الذي تنسـبه غالبية الجمهور اليهـودي عامة. هذا صحيح أيضًا بالنسـبة لأنصار معسكر اليمين السياسي–الأمني.

مـن بـين التوترات الخمسـة في المجتمع الإسـرائيلي، ثمّة ثلاثـة اعتبرت توترات «قويـة» هـي التوتر بين اليمين واليسـار، التوتـر اليهودي العربـي والتوتر العلماني الديني. واعتبرت التوترات الإضافية أشكنازي–شرقي والتوتر بين الأغنياء والفقراء متوسـطة في الحدة. وقد حصل انقلاب بالنسـبة لتحديد التوتر الأقوى، ففي العينة اليهودية تفوّق التوتر بين اليسار واليمين في قوته على التوتر اليهودي–العربي الذي اعتبر الأقوى في الماضي. وما زال هذا التوتر الأقوى في أوساط العينة العربية.

من بين التوترات الخمسة في المجتمع الإسرائيلي، ثمة ثلاثة اعتبرت توترات «قوية»، هي: التوتر بين اليمين واليسار، التوتر اليهودي العربي والتوتر العلماني الديني.

يعتقد نحو نصف اليهود والعرب أن وضع العرب في إسـرائيل أسـوأ من وضع اليهود. مع ذلك، الفروق داخل الجمهور اليهودي بالنسبة لهذا الأمر كبيرة جدًا. ٨٤٪ من اليسار اليهودي يعتبرون وضع العرب أسوأ مقابل ٣٣٪ من اليمين.

أما عن أوضاع اليهود الأشـكنازيين والشـرقيين، يعتقد ما يقرب من ثلثي العينة اليهودية أن أوضاع المجموعتين متشابهة. مع ذلك ٣٤٪ من الشرقيين (مقابل ١٢,٥٪

من الأشكنازيين) يرون أن وضع الشرقيين أسوأ من أوضاع اليهود الأشكنازيين.

توافق غالبية ٥١٪ على أنه يجب إلغاء أو تقليص دعم الدولة لمؤسسة فنية أو لفنان يوجهان انتقادًا حادًا إلى الدولة.

يعتقد ٦٤٪ من العينة كلها أنه بمقدور الأعمال والنشاطات الثقافية والفنية أن تغيّر الآراء السياسية.

في مجال إبداء الثقة بالمؤسسات، وهو مجال أساسي في كل نظام، لأن الثقة هي أساس التخويل الذي يحصل عليه الممثلون المنتخبون لاتخاذ قرارات تؤثر على مصير الشعب الذي هو صاحب السيادة، تبين أن هناك فجوات بين مدى ثقة مجموعات سكانية مختلفة بالقيادة وبالمؤسسات، فمثلاً درجة ثقة اليهود أعلى بكثير من ثقة العرب، كما يظهر من الجدول التالي:

يمنحون ثقة لمؤسسات الدولة وأصحاب الوظائف (يهود وعرب)

	اليهود	العرب
الجيش الإسرائيلي	٨٩٪	٢٠٪
رئيس الدولة	٦٨٪	٢٦٪
البلدية أو المجلس المحلي	٦٠٪	٢٠٪
المحكمة العليا	٥٥٪	٣٦٪
الشرطة	٥٢٪	١٨٪
المستشار القضائي للحكومة	٤٧٪	١٩٪
الحكومة	٣٤٪	١٥٪
الإعلام	٣٣٪	١٨,٥٪
الكنيست	٣٠٪	١٦٪
الأحزاب	١٦٪	١٥٪

وعن السؤال الذي شكّل نقطة خلافية أساسية في الخطاب السياسي العام في إسرائيل في هذه السنة، وخلال ولاية الحكومة الحالية كلها، وهو: هل يمكن سحب صلاحية إلغاء القوانين من المحكمة العليا، ما يعني إضعاف أحد أهم أجهزة الرقابة؟ جاءت الإجابات على نحو يمكن تلخيصه بأن أحزاب اليمين والمتدينين المشاركة في الائتلاف تسعى بقوة إلى إضعاف محكمة العدل العليا، لإتاحة الفرصة أمامها لتمرير سياساتها في كافة المجالات ولو على حساب مركب الديمقراطية في الحكم.

تعقيبًا على صدور مؤشر الديمقراطية لسنة ٢٠١٨، قالت البروفسور تمار هرمان،[٥٢] رئيسة طاقم البحث الذي أجرى بحث المؤشر أن هنالك عددا كبيرا من الإسرائيليين الذين يشعرون بقلق إزاء الديمقراطية ويعتقدون أن الأرض تتزلزل تحتهم. هذا مع أن آخرين يرون العكس تمامًا. وتدل المعطيات على محوري تنافر في المجتمع الإسرائيلي – الأول على أساس قومي بين العرب واليهود والثاني سياسي فكري بين اليمين واليسار الإسرائيليين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مستوى التوتر بين اليمين واليسار ارتفع كثيرًا (في سنة ٢٠١٢ اعتقد ٩٪ فقط أن هذا هو التوتر الأساسي في المجتمع الإسرائيلي. أما الآن يعتقد ٣١٪ من الجمهور أن هذا هو التوتر الأكثر حدة).

وأضافت هيرمان: «يبدو أنه تشكلت داخل المجتمع الإسرائيلي كتلتان تحملان توجهات متناقضة بشأن أبعاد كثيرة ومختلفة للوجود الجماعي، سواء أكان ذلك في القضايا الأمنية أم الاجتماعية الاقتصادية أم في القضايا العامة ذات العلاقة بالفساد والمبادئ الليبرالية. هاتان الكتلتان تبتعدان عن بعضهما بشكل متواصل وخطر قد يدل على غياب القدرة على الاتفاق على الحيز العام المشترك للمجتمع الإسرائيلي».

تدل المعطيات على محوري تنافر في المجتمع الإسرائيلي – الأول على أساس قومي بين العرب واليهود والثاني سياسي فكري بين اليمين واليسار الإسرائيليين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مستوى التوتر بين اليمين واليسار ارتفع كثيرًا.

وقال يوحنان بلسنر، المدير العام للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أن الواقع في إسرائيل الآن مركب فيه يقوم كل طرف (من اليمين واليسار) بتفسير الديمقراطية تفسيرًا مختلفًا عن الآخر، والفروق بين التفسيرين آخذة في الاتساع. ولكنه ما زال يعتقد أن هنالك مجموعة كبيرة من الإسرائيليين الذين ينسبون أنفسهم إلى المركز، يجب أن تكون وظيفتهم تجديد قاسم مشترك يقرب بين وجهات النظر المتباعدة.

وهذا صحيح بالفعل، حتى أن معطيات مؤشر الديمقراطية في سنة ٢٠١٨ تشير إلى وجود خلاف مركزي حول مسألة أساسية تتعلق بتعريف الدولة بالنسبة لسكانها اليهود: ما هي الديمقراطية؟ وهو ما يجعل التصدع الأيديولوجي يكتسب زخمًا قويًا حتى اعتبر أشد التصدعات حدة حسب نتائج هذا المؤشر.

لم يأت هذا من فراغ ، حيث أن الخلافات والصراعات التي دارت مؤخرًا في الكنيست وفي الحياة العامة إجمالاً هي دليل قاطع على زيادة حدة التوتر: الخلاف حول قانون أساس القومية وتهميش المركب الديمقراطي من المميزات المزعومة للدولة في هذا القانون، والخلاف حول مكانة وصلاحيات المحكمة العليا والرقابة القضائية التي تمارسها على قوانين الكنيست، والإساءة إلى مكانة مستخدمي الدولة الذين يقومون بمهام بالغة الأهمية مثل المستشار القضائي ونوابه وحتى القضاة مقابل

الشـخصيات السياسـية المنتخبة من اليمين التي تحاول تقليـص صلاحيات هؤلاء، والصـراع حول حقوق الإنسـان التـي هي أحد أهـم أركان الديمقراطية – كل هذه الخلافات والصراعات هي في الحقيقة صراعات على الديمقراطية نفسها.[٥٣]

والدليـل علـى حدة هذا الخلاف واضـح في معطيات مؤشـر الديمقراطية ٢٠١٨ يمكن أن نجمله بالقول بأن ثمة فرق شاسـع بين تعريف وفهم من ينسـبون أنفسـهم إلى اليسـار والوسـط للديمقراطية وبين تعريف وفهم أنصار اليمـين والمتدينين لها. فمثلاً في حين تعتقد أغلبية كبيرة من المصوتين لأحزاب اليمين (نحو ٦٥٪) أن وضع الديمقراطيـة فـي إسـرائيل جيد أو جيد جـدًا، ثمة أقلية صغيـرة فقط من مصوتي اليسـار (نحو٢٠٪) يعتقدون كذلك. وفي حين تعتقد غالبية مصوتي أحزاب اليسـار الصهيونـي (٧٥٪) ونحـو نصف مصوتي أصحاب الوسـط (٤٨٪) أن الديمقراطية فـي إسـرائيل تواجـه خطرًا كبيرًا فـإن أقلية مـن اليمين يرون ذلـك (٢٣٪). وكلما زادت درجة تديّن المجيبين على اسـتطلاع المؤشر تجدهم واثقين من أن الديمقراطية الإسـرائيلية لا تواجـه وضعًـا صعبًا. وفي حين تجـد غالبية العلمانيـين (٥٧٪) أن الديمقراطية في خطر، فإن أقلية فقط من المحافظين والمتدينين يحملون الرأي نفسه. تعتقـد غالبية مصوتي اليمين بنسـبة ٦٠٪ أنه يجب سـحب صلاحيـة إلغاء القوانين التي يسنها الكنيست من المحكمة العليا مقابل ٣٠٪ من مصوتي اليسار والوسط.

ثـمة فـرق شاسـع بيـن تعريف وفـهـم مـن ينسبون أنفسهم إلى اليسار والوسط للديمقراطية وبين تعريف وفهم أنصار اليمين والمتدينين لها.

ويتجلـى الخلاف كذلك في مسـألة حق المواطنين العرب في الانتخاب والمشـاركة فـي صنـع القرارات، فغالبية اليهـود الذين يعرفون أنفسـهم كمحافظين أو متدينين (أي غالبية السـكان في إسـرائيل) يعتقـدون أنه يجب عدم منح حـق التصويت في الانتخابات لمن لا يوافق على التصريح بأن إسـرائيل هي وطن الشعب اليهودي. في أوساط العلمانيين فقط هناك أغلبية لا توافق على هذا الاعتقاد. تعتقد غالبية أنصار اليمين وغالبية مصوتي أحزاب الوسـط أن القرارات السياسـية الحاسـمة يجب أن تتخذ بأغلبية يهودية فقط، وأقلية بسـيطة من مصوتي أحزاب اليسـار يوافقون على هذا الرأي.

إجمال

تناول فصل المشهد الاجتماعي لهذه السنة مواصلة اليمين في إسرائيل استغلال قوتـه ونجاحـه الانتخابيين على امتداد فتـرة طويلة، منذ عـودة نتنياهو إلى الحكم، لإحداث تغيير في النخبة السياسـية وفي ثوابت الإجماع الإسـرائيلي، بحيث تصبح

يهودية الدولة وقدسـية الاستيطان والاستحواذ على الأرض مسائل منهيّة لا تخضع لأي تطورات سياسيّة، ويتحول الاحتلال إلى واقع تجاوز نقطة العودة.

كذلك، رصد هذا الفصل تطورات مهمة بشأن ملفات الفساد التي اتهم بها رئيس الحكومة نتنياهو، إضافة إلى كشـف حالات فسـاد جديدة كثيرة ضلع فيها أصحاب مناصب إدارية بارزة من حاشية نتنياهو وحلفائه. وقد رافق تطورات فضائح الفساد محاولات اليمين الإسـرائيلي في سـنة ٢٠١٨ بكافة الطرق عرقلة التحقيق في تفاقم ظاهرة الفسـاد السياسـي والتهم الموجهة إلى نتنياهو، فكانت هنالك محاولات لسن قوانـين تمنع التحقيق، إضافة إلى ممارسـة الضغوط علـى الجهاز القضائي، ولهذا الأمر إسـقاطات سـلبية على المجتمع والسياسـة في إسـرائيل، يمكن فهم بعضها مـن خلال الاطلاع على مؤشـر الديمقراطية الإسـرائيلية الذي أصبـح مرجعًا مهمًا لفهـم التطورات المختلفة فـي مجال الديمقراطية والعلاقة بين السـلطة والمجتمع في إسرائيل، وبين المركبات المختلفة لهذا المجتمع.

الهوامش

١ حاييم مسجاف وأودي ليبل، في ظل فك الارتباط: **حوار استراتيجي في أزمة**. القدس: إصدارات دار النشر كرمل، ٢٠٠٨

٢ المعلومات عن جميع الجمعيات المذكورة مستقاة من من الانسكلوبيديات الالكترونية أو من المواقع الالكترونية للجمعيات نفسها.

٣ حركة لا برلمانية تأسست في سنة ٢٠١٠ من قبل نفتالي بينيت وأييلت شاكيد، تعنى بالدعاية اليهودية في الداخل والخارج وبدفع الصهيونية قدمًا بواسطة النشاط الفعال في شبكة الانترنت وفي الحيز الجماعي العام.

٤ جمعية استيطان من أغنى الجمعيات غير الحكومية، تشرف على حوالي ٧٠ بؤرة استيطان في سلوان. وقد وصل مجموع ما تلقته من هذه الجمعية الغنية من تبرعات (خارجية ومحلية) أو تمويلات حكومية بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٣، ما يقارب ٤٥٠ مليون شيكل (حوالي ١٢٥ مليون دولار)، أي حوالي ٥٧ مليون شيكل (حوالي ١٥ مليون دولار) في العام الواحد.

٥ حركة استيطانية عملت بشكل جدي جدًا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

٦ جمعية استيطانية أقيمت في سنة ٢٠٠٦ تعمل في مجال حرمان الفلسطينيين في الضفة الغربية ومن داخل إسرائيل من استغلال أراضيهم بحجة أن ذلك مناف للقانون. هدف الجمعية هي نقل الأرض الفلسطينية لخدمة الصهيونية واليهود ومنع العرب من الحفاظ عليها.

٧ جمعية تقدم الاستشارة والمساعدة القضائيتين لمواطنين، جنود ورجال شرطة اعتقلوا أو خضعوا لإجراءات قانونية على خلفية قومية (قضايا ضد جنود تبادر إلى تقديمها إلى المحكمة جمعيات يسارية، تهم قيام بأعمال إرهابية ضد الفلسطينيين، تهم بعمليات الاعتداء على الفلسطينيين المسماة «بطاقة ثمن» وتمثيل أسرى يهود.

٨ حركة تدعو إلى رفض الخدمة والأوامر العسكرية التي تقضي باقتلاع مستوطنات يهودية وطرد المستوطنين. تأسست على خلفية خطة الانفصال عن غزة

٩ ويشار إلى أن هذه الجمعيات اليمينية التي تخصص جزءًا من جهودها لملاحقة الجمعيات والحركات المناهضة للاستيطان ولا سيّما بواسطة التشكيك في المصادر الخارجة لتمويلها، تخفي مصادر تمويلها وتقدم سنويا طلبات رسمية إلى مسجل الجمعيات للسماح لها بإبقاء هذه المصادر سرية وبالتالي لا تخضع لمعيار الشفافية والمساءلة. أنظروا: شاحر إيلان، «هل هي نهاية الشفافية؟ ارتفاع بنسبة ١٣٠٪ في عدد الجمعيات الحاصلة على إذن بالحفاظ على سرية تبرعاتها». كلكاليست، ٢٠١٧/٤/١٢، https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3711307,00.html (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١/٢٠).

١٠ إيلان شيزاف، تحقيق: مصادر تمويل تسع جمعيات منتمية إلى اليمين الإسرائيلي، وشفافية هذه المصادر. حركة السلام الآن، كانون الأول، ٢٠١٥

http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2015/12/december15.pdf (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٣/٢٠)

١١ «السلام الآن تتوجه إلى محكمة العدل العليا: أوقفوا تدفق الملايين إلى «امانا»». موقع حركة السلام الآن، ٢٠١٩/٢/١١.

http://peacenow.org.il/stop-the-money-flow-to-amana (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٣/٢٠).

١٢ أمري ليفي سدان، «مراقب الدولة: هكذا موّل مجلس بميامين جمغيات يمينية مقابل « الحفاظ على الأراضي.»، موقع Walla. 21/11/2017.

https://news.walla.co.il/item/3113258 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١/٢٠).

١٣ عن تمويل جمعية «رجابيم» بنفس الطريقة، أنظروا: «جمعية سياسية مختلف حولها ضالعة في ملاحقة الفئات الأضعف تحظى بدعم يقدر بالملايين من المال العام.» موقع حركة السلام الآن، ٢٠١٨/٦/٨

http://peacenow.org.il/regavim-funding (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٣/١)

١٤ أنظروا أعضاء المجلس العام لحركة «إم ترنسو»: https://imti.org.il/about-us/council/ (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١/٢٠)..

١٥ https://izs.org.il/he/%D7%95%D7%95%D7%A2%D7%93-%D7%9E%D7%A0%D7%94%D7%9C/ (أخر مشاهدة في ٢٠١٩/١/٢٠).

١٦ من هذه الحملة ضد «الانحياز المعادي للصهيونية» وضد «الوعظ السياسي» في الجامعات.

١٧ فترة ولاية وزير الثقافة ميري ريغف مليئة بمحاولات التدخّل الفظ بالنشاط الثقافي والفني ولا سيما الأنشطة التي تعرفه الوزيرة كأنشطة معادية لإسرائيل أو تلك التي تمسّ برموز الدولة وبصورتها، مع أنها ليست سوى أنشطة وتعكس وجهة نظر نقدية مناهضة لسياسة الدولة. هذا مع العلم أن مكتب المستشار القضائي للحكومة، ولا سيما عن طريق نائبته المحامية دينا زلبر، أنه ليس من حق الوزير أن تشترط تمويل مؤسسات الثقافة بمضامين الأنشطة الفنية والثقافية لأن من شأن هذا الأمر أن يلحق الضرر بحرية التعبير عن الرأي.

١٨ بالمعنى الذي قصده جورج أورويل في روايته ١٩٨٤، وهو حالة فيها يقبع الأفراد تحت الرقابة والتوجيه المتواصلين من قبل أجهزة السلطة.

١٩ رؤوبين غال، بين **القلنسوة الدينية والقبعة العسكرية**. تل أبيب: دار النشر مودان، ٢٠١١.

٢٠ من هذه الإجراءات المؤثرة جدًا ولكنها غير كافية: منع التمويل عن مسارح وجمعيات وفرق فنية لأن إنتاجها الفني لا يروق لوزيرة الثقافة أو من سبقها أو من يليها. إجراء مسابقات فنية وأدبية صهيونية مثل «جائزة الإبداع الصهيوني» والعمل على

إقالة باحثين ومبدعين ذوي وجهة نظر نقدية

٢١ وذلك لأن جمعيات اليمين الديني الصهيوني التي نحن بصددها تعتمد في نشاطها اعتمادًا شبه كامل على فتيات الخدمة الوطنية، وهن فتيات تؤدين الخدمة الوطنية الإلزامية التي أعدت للفتيات (الشابات) اليهوديات المتدينات اللواتي لا يأدين الخدمة العسكرية العادية ولا يخدمن في الجيش وهن يتلقين مقابل هذه الخدمة مبالغ صغيرة من الدولة لسد حاجاتهن اليومية إضافة إلى منحة إنهاء في نهاية فترة الخدمة. هذا يعني أن الدولة هي التي تدفع بالفعل أجور القوة البشرية العاملة في هذا المشروع.

٢٢ (مثل عودة الوزير درعي إلى وزارة الداخلية بعد ترك هذا المنصب بعد ارتكابه جرائم فساد أو انتخاب رؤساء مجالس محلية كانت تحوم حولهم شبهات فساد ثبت أنها صحيحة فسجنوا أو أبعدوا عن مناصبهم مثل شلومو لحياني (رئيس بلدية بات يام السابق) وغابسو (رئيس بلدية نتسيرت عيليت السابق) وغيرهم في الماضي، وكما حدث في الانتخابات الأخيرة مع نتنياهو نفسه.

٢٣ أصدر المعهد سلسلة من الكتب والأبحاث التي تناولت الفساد في إسرائيل، كان أهمها جزآن حول الفساد السلطوي للباحث دورون نبوت، تناول الأول الجوانب النظرية للمسألة وتاريخ الفساد عامة وفي إسرائيل، على وجه الخصوص. أما القاني فتناول كبرى قضايا الفساد في إسرائيل حتى ٢٠١٢.
http://www.idi.org.il/media/251301/Sh_111-166.pdf

http://www.idi.org.il/media/2447100/00045112.pdf (آخر مشاهدة في كانون الأول ٢٠١٨).

٢٤ «مؤشر الفساد العالمي ٢٠١٨: إسرائيل في الموقع ٣٤ من بين ١٨٠ دولة، وعلامتها ٦١/١٠٠». على موقع جمعية الشفافية العالمية – إسرائيل، ٢٠١٩/١/٢٩

www.ti-israel.org/about-2/?preview_id=5231 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٢/١)

ويمكن الاطلاع على التقرير بالإنجليزية على الموقع العالمي للمنظمة:

www.transparency.org/cpi2018

٢٥ للمقارنة مع دول أخرى، على امتداد سنوات أنظروا corruption perceptions Index 2018: Results على موقع الشفافية العالمية: https://www.transparency.org/cpi2018/results (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٢/١).

٢٦ http://www.ti-israel.org/about-2/?preview_id=5231 البيان الصحافي للفرع الإسرائيلي لمنظمة الشفافية العالمية.

٢٧ في استطلاعات الرأي المفصّلة حول الفساد كانت النتائج تبيّن عادة أن غالبية الجمهور يعتبر إسرائيل دولة فاسدة وهو ما يتضح من مؤشر الديمقراطية ٢٠١٨، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٨

https://www.idi.org.il/media/11555/democracy-index.pdf (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٢/١).

٢٨ استطلاع القناة الثانية: ٧٢٪ يعتقدون أن الدولة فاسدة. موقع غلوبس، ٢٠١٦/١/٨.

http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001094024 (آخر مشاهدة في ٢٠١٦/٢/١٢).

٢٩ دانيال حكلاي، «كل قضايا نتنياهو»: عن ماذا نتحدث بالفعل؟ موقع هعوكتس، ٢٠١٧/٣/٣١
http://www.haokets.org/2017/03/31/%D7%9B%D7%9C-%D7%A4%D7%A8%D7%A9%D7%95%D7%AA-%D7%A0%D7%AA%D7%A0%D7%99%D7%94%D7%95-%D7%90%D7%96-%D7%A2%D7%9C-%D7%9E%D7%94-%D7%90%D7%A0%D7%97%D7%A0%D7%95-%D7%9E%D7%93%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%91/ (آخر مشاهدة في شباط ٢٠١٩).

٣٠ دفار ريشون. اقوال قائد الشرطة. موقع صحيفة دفار ريشون، ٢٢, ١, ٢٠١٧. http://www.davar1.co.il (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١/١٢).

٣١ المصدر السابق

٣٢ غيدي فايتس. نتنياهو طالب بحليّ بقيمة ١٠٠٠٠ شاقل؛ ميلتشن: الطلبات جعلني أشعر بالقرف. موقع هآرتس.

http://www.haaretz.co.il/news/law/1.3737768 (آخر مشاهدة آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٢/١)

٣٣ دانيال حكلاي، «كل قضايا نتنياهو»: عن ماذا نتحدث بالفعل؟ موقع هعوكتس، ٢٠١٧/٣/٣١
http://www.haokets.org/2017/03/31/%D7%9B%D7%9C-%D7%A4%D7%A8%D7%A9%D7%95%D7%AA-%D7%A0%D7%AA%D7%A0%D7%99%D7%94%D7%95-%D7%90%D7%96-%D7%A2%D7%9C-%D7%9E%D7%94-%D7%90%D7%A0%D7%97%D7%A0%D7%95-%D7%9E%D7%93%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%91/ (آخر مشاهدة في شباط ٢٠١٩).

٣٤ . يوسي يهوشوع، ايتمار أيخنر وايتان غليكمان. «حرب الغواصات». صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٦, ١١, ١٨.

http://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4880856,00.h (آخر مشاهدة في ٢٠١٦, ١١, ٣٠).

٣٥ دانيال حكلاي، «كل قضايا نتنياهو»: عن ماذا نتحدث بالفعل؟ موقع هعوكتس، ٢٠١٧/٣/٣١
http://www.haokets.org/2017/03/31/%D7%9B%D7%9C-%D7%A4%D7%A8%D7%A9%D7%95%D7%AA-%D7%A0%D7%AA%D7%A0%D7%99%D7%94%D7%95-%D7%90%D7%96-%D7%A2%D7%9C-%D7%9E%D7%94-%D7%90%D7%A0%D7%97%D7%A0%D7%95-%D7%9E%D7%93%D7%91%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%91/ (آخر مشاهدة في شباط ٢٠١٩).

٣٦ عيدو باوم، «ملف ٤٠٠٠: هكذا أصبح ألوفيتش وزير الاعلام وأصبحت سارة نتنياهو محررة «والا». موقع ذي ماركر،

٢٠١٨/١٢/٢

https://www.themarker.com/law/.premium-1.6703057 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٢/٢٠).

٣٧ ايلا ليفي واينرب، قضية شركة شوارع إسرائيل: المدير العام السابق أليكس فيزنتشر متهم بتلقي الرشوة. موقع غلوبس، ٢٠١٩/٣/٦.

https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001276892 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٣/١٠).

٣٨ داني بيلر، «لماذا ومن قِبَلْ مَنْ وُضع على الرف تقرير توصيات لاستئصال الفساد في السلطات المحلية؟» موقع أخبار برنزا، ٢٠١٨/١/٢٣

www.branza.co.il/site/article/article-view/news-151672727 (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/١٢/٢٠).

٣٩ قضايا جديدة في مجال فساد الحكم المحلي في إسرائيل أنظروا: إيلا ليفي ويزيب، «صفقة نيابة جديدة في قضية الفساد في مجلس ماطي يهودا» موقع غلوبس ٢٠١٩/١/٢٧.

www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001270443

٤٠ أنظروا تقريرًا شاملا عن تفشي الفساد في السلطات المحلية: ايلان ليئور، «وباء: خارطة الفساد في الحكم المحلي.» صحيفة هآرتس، ٢٠١٨/٣/٢٣

٤١ حين معنيت، «النيابة العامة تعرض: دليل رئيس البلدية المبتدئ إلى كيفية تفادي غرف التحقيق». موقع غلوبس، ٢٠١٨/١٢/١٨

www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001265173

٤٢ حول النتائج الاقتصادية السلبية للفساد، أنظروا: آبي طمكين، «صندوق النقد الدولي: موقع غلوبس، ٢٠١٨/٩/١

الأخبار عن الفساد العام يضر بالناتج القومي
www.globes.co.il/news/article1.qspx?did=1001252392

وأيضًا عن تكاليف الفساد في إسرائيل، أنظروا المحامي يهودا شيفر، يجب الكشف للجمهور عن الأضرار الاقتصادية للفاسدين». موقع غلوبوس، ٢٠١٨/١١/٧.

www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001259464

٤٣ لقراءة سلسلة من أخبار متابع هذه القضية أنظروا موقع غلوبس تحت عنوان «الفساد في الصحافة»

www.globes.co.il/news/%d7%A97%D7%AA%D7%95%D7%AA.tag

٤٤ للاطلاع على تفاصيل كل هذه القضايا، أنظروا ملفا كاملا يشمل كل الضايا على صفحة الانترنت التابعة لصحيفة غلوبس:

https://www.globes.co.il/news/%D7%A9%D7%97%D7%99%D7%AA%D7%95%D7%AA.tag (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٣/١)

٤٥ يارون ليفشس، «التشابه بين قضية شافس وقضية كاتس». موقع غلوبس ٢٠١٨/٦/٥.
www.globes.co.il.news/article.aspx?did=1001239685

٤٦ حين معنيت، « الشرطة: قاعدة أدلة ثبوتية ضد أرييه درعي في قضايا غش، إخلال بالثقة، مخالفات ضريبيّة وتبييض أموال». موقع غلوبس، ٢٠١٨/١١/٢٠ https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001261332 (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/١٢/٢٠).

٤٧ أيالا حسون، دورون هرمان، باروخ قرا. ملف ٣٠٠٠ وملف ٤٠٠٠ ضد نتنياهو يكشفان: الشرطة تشن هجومًا على محيط رئيس الحكومة. أخبار القناة ١٠ وموقع nana، 23/1/2017

http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1229090 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١٢/٢)

٤٨ رفيطال حوبيل، «المستشار القضائي للحكومة ورئيس النيابة العامة: القانون الذي يمنع التحقيق مع رئيس حكومة أثناء ولايته يضر بالدولة» موقع هآرتس ٢٠١٩/١/٢٣.
www.haaretz.co.il/news/law/1.4532762

٤٩ يونتان ليس، «قانون فرض قيود على توصيات الشرطة عبر القراءة الثالثة في الكنيست». موقع هآرتس، ٢٠١٨/١٢/٢٨
www.haaretz.co.il/news/politi/1.5363818 – (آخر مشاهدة في ٢٠١٨/١/٢٥).

٥٠ مفاهيم شطاوبر، «القاضي دافيد روزين يفحص عرقلة تعيين غال هيرش قائدًا «للشرطة». موقع غلوبس – ٢٠١٨/٨/٣١
www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001252044 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/١٢/٢٥).

٥١ تمار هيرمان وآخرون، مؤشر الديمقراطية ٢٠١٨، القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
https://www.idi.org.il/media/11555/democracy-index.pdf (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٢/٢٠).

٥٢ للاطلاع على تصريحات البروفسور تمار هيرمان المسؤولة عن مؤشر الديمقراطية ويوحنان بلسنر، رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية تعقيبًا على صدور التقرير، أنظروا الموقع الالكتروني للمعهد https://www.idi.org.il/books/25008 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١/٢٠).

٥٣ شوكي فريدمان، «مؤشر الديمقراطية ٢٠١٨: ولادة تصدع جديد». موقع هآرتس، ٢٠١٨/١٢/٣.
https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.6704833 (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/١/١٠).